مصطلح (الحديث الحسن)
عند الإمام الترمذي

The term of good Hadith (al-Hasan)
by Imam Al- Tirmidhi

إعداد: أ.د. محمد سعيد حوى

أستاذ الحديث النبوي الشريف

Mshawwa65@hotmail.com

كلية الشريعة/ جامعة مؤتة

الملخَّص

اختلفَ العلماءُ في تحديد المراد مِن قول الترمذيّ (حسن)، أو (حسن غريب)، وتركَّز الاختلاف على مفهوم الحديث الحسن ودلالته عنده، ومن ثمَّ هل يُحتجُّ به أم لا؟ فمنهم مَن يعدّه في دائرة المقبول، وآخرون يرونه في دائرة الاعتبار، ومنهم من يراه مصطلحاً مضطرباً غير منضبط، كما يلاحظ أنَّ عدداً مِن العلماء يحذّر مِن تساهل الترمذيّ، بينما يعتمد آخرون تحسينه، ورغم تعدد الدراسات حول الترمذي؛ فما زالت مصطلحاته محلَ بحثٍ، فاجتهدتُ في إعداد هذه الدراسة؛ لعلَّي أساهم في تجليةِ هذا المصطلح؛ إذ ترجح لدى الباحث أنَّ كلام الترمذي منصب على السند، وأنه يقصد بقوله (حسن) خصوص السند الذي بين يديه، وأنه في رتبة الاعتبار؛ أي ضعيفٌ يعتبر به، ويقبل التقويةَ بشروط، ثم لا يمنع أن يكون متن بعضها حسناً أو صحيحاً من طرق أخرى، إن وجدت.

كلمات مفتاحية: الترمذي، مصطلحات الترمذي، حديث حسن، الحديث الحسن، حسن غريب.

Summary

The researcher noted that Shariah scholars have differed greatly in determining the meaning of the Terminology (term) of **Al-Tirmidhi** (Hassan) (good Hadith), or (Hassan Gharib) (scarce; strange good Hadith)the variation focus on the concept and significance of good Hadith in his definition , some of them Considered as **doubtful hadith**, and some of them Considered as **accepted hadith**, then they accused Al-Tirmidhi that he was mistaken in many cases; Because they discover that much of what considered as good Hadith by Al-Tirmidhi term, is not acceptable. Otherwise there are several other opinions, despite the many studies on the Imam Al-Tirmidhi and his terminology this subject still thorny and controversial. for that, the researcher wanted to contributed on this delicate subject, perhaps this contributing will shed light on the point of view reached by the researcher after the study which is that what Al-Tirmidihi meant by saying good Hadith it is (doubtful that deserves attention), Then judgment may be related to the specificity of the chain of Narrators (Sindh) or entirely on Hadith if there is no other authentic ways (authentic chain of Narrators)

Keywords: Al-Tirmidhi, good Hadith, scarce; strange good Hadith.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ وبعد:

تعدّ دراسة المصطلحات الحديثية النقديّة مِن أهم ما يعنى به؛ لما لها من أثر في فهم أحكام العلماء على النصوص أو الرواة، ومن ثم ما يترتب على ذلك من أحكام شرعية وغيرها، وربما كان لذلك أثره في الترجيح في مسائل الخلاف، وقد أشار إلى ذلك الذهبي، فقال: "ثم نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عباراتِ التعديلِ والجرح، وَما بين ذلك مِن العباراتِ المُتَجَاذبَة. ثم أهَمُّ مِن ذلك، أن نَعلمَ بالاستقراءِ التامِّ عُرْفَ ذلك الإمامِ الجِهْبِذ، واصطلاحَه، ومقاصِدَه، بعباراتِه الكثيرة"[١].

مشكلة الدراسة:

ولقد كانت مصطلحات الإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سوْرة الترمذي (ت: ٢٧٩هـ) من القضايا الحديثية التي شغلت المحدثين، ووقع فيها اختلاف في مدلولها، ومن هذه المصطلحات: مصطلح (حديث حسن)، و(حسن غريب)؛ إذ نجد عدداً من المحدثين يذكرون تحسين الترمذي لحديثٍ ما، ثم يتعقبونه؛ فيضعّفون ما حسّنه[٢]، ويخطئونه؛ كونهم يرون أنّ التحسين عند الترمذي يقتضي أنّه من مرتبة المقبول، ونجد آخرين يحتجون بتحسين الترمذي في أحاديث كثيرة، وآخرين يحذّرون مِن تساهل الإمام الترمذي؛ وذهب آخرون إلى أنه مصطلح غير منضبط؛ مما اقتضى تحرير المسألة ما أمكن.

حدود البحث ونطاقه:

يهدف البحث إلى التعرف إلى مفهوم مصطلح (حسن) عند الترمذي، كما عرّفه هو، ومحاولة الوقوف على حقيقة مراده، والوقوف على آراء العلماء وانتقاداتهم، ومناقشتها، وبيان الراجح ما أمكن، وستقتصر الدراسةُ على مصطلح (حسن)، أما مصطلح (حسن غريب) فلعله تكون له دراسة مستقلة، وأشير هنا أنه ليس من أهداف البحث مناقشة اختلاف العلماء في تحرير الحديث الحسن نفسه.

أهداف الدراسة:

١- محاولة فهم مصطلح الترمذي: (حديث حسن)، كما عرّفه الترمذي نفسه.

٢- الكشف عن آراء العلماء في هذا المصطلح، ومدى مطابقته لمراد الترمذي.

٣- مناقشة انتقادات العلماء للترمذي في تطبيقاته وأحكامه.

٤- محاولة الوصول إلى الرأي الأقرب لمراد الترمذي، ومن ثمّ معرفة مدى دقة من خطّأ الترمذي في تحسينه لأحاديث كثيرة، أو دقة من يحتج بتحسين الترمذي.

أهمية الموضوع:

١- التعامل الدقيق مع مصطلح مهم من مصطلحات الإمام الترمذي.

٢- تحديد الموقف الدقيق من الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي بهذا الحكم، وهي كثيرة.

الدراسات السابقة:

تعرضتْ كتب المصطلح وبعض شروح سنن الترمذي لمصطلحاته بالجملة، وسأبيّن خلاصة ما ذكروه في مطلبٍ خاص، كما أن هناك دراسات خاصة بالترمذي أو بعض مصطلحاته، ويمكن تصنيف هذه الدراسات إلى ثلاث فئات:

أ- الدراسات التي تحدثت عن الإمام الترمذي وسننه بعامة، ومما وقفت عليه:

١- "**الإمام الترمذي، والموازنة بين جامعه والصحيحين**"، للأستاذ الدكتور نور الدين عتر، وأصلها رسالة دكتوراه، قدمت لجامعة الأزهر عام ١٩٦٤م، وطبعت عدة طبعات[٣].

٢- "**الإمام الترمذي، ومنهجه في كتابه الجامع، دراسة نقدية تطبيقية**" للدكتور عداب محمود الحمش، وهي أطروحة تقدم بها الباحث إلى جامعة بغداد، لنيل درجة الدكتوراه، عام ١٩٩٨م، وطبعت في ثلاثة مجلدات، و تكلم عن الحديث الحسن عند الترمذي في المجلد الأول من صفحة (٣٩٣-٤٠٧)، ولم يجزم بدلالة المصطلح[٤].

ب- دراسات عن الحديث الحسن عند الترمذي، ومنها:

١- "**الأحاديث التي حسنها الترمذي، وانفرد بإخراجها، مما قال فيه حسن**"، للباحث عبد الرحمن صالح محيي الدين، وهي رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الإسلامية في المدينة المنورة[٥].

٢- "**مصطلح حسن غريب، دراسة استقرائية تطبيقية**"، للباحث أسامة نمر عبد الكريم عبد القادر، رسالة ماجستير مقدّمة للجامعة الأردنية ١٩٩٥م، وقد خصصها لمصطلح (حسن غريب)[٦].

٣- "**الأحاديث التي حسّنها الترمذي وهي في الصحيحين أو أحدهما، دراسة نقدية تطبيقية**"، رسالة دكتوراه للباحث إيهاب طالب راغب النتشه، بإشراف الدكتور عمار أحمد الحريري، مقدمة لجامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان ٢٠١٦م، وقد طبعت بعنوان: "أحاديث الصحيحين التي حسنها الترمذي"[٧] .

٤- "**الحديث الحسن مطلقًا ومقيدًا عند الإمام الترمذي**" للأستاذ الدكتور عمر فلاتة، بحث منشور في مجلة جامعة طيبة، وهي دراسة نظرية لمصطلحات الترمذي[٨].

٥- «**الأحاديث الحسان الغرائب في جامع الإمام الترمذي جمعاً ودراسة حديثية**» رسالة دكتوراه لعبدالباري بن حماد الأنصاري، وهي رسالة علمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، سنة ١٤٢٣هـ، تكلم فيها عن كل ما قال فيه الترمذي: حسن غريب[٩].

ج- دراسات عن الحديث (الحسن) مطلقاً، وتكلمت عن الحسن عند الترمذي:

١- "**الحديث الحسن لذاته ولغيره، دراسة استقرائية نقدية**"، للدكتور خالد منصور الدريس، نال بها درجة الدكتوراه، من جامعة أم القرى، بإشراف الدكتور وصي الله محمد عباس، ونوقشت في ١٤/ ١/ ١٤٢١هـ، وتقع في خمسة مجلدات، وهي دراسة للحسن بنوعيه، شاملة للحسن لذاته والحسن لغيره، وقد خصص الباحث الباب الثاني للحديث عن الحسن عند الترمذي، واستغرق المجلد الثالث كاملاً[١٠].

٢- "**مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة**"، مرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٥هـ، وأصله رسالة دكتوراه، وتعرّض الباحث للحديث الحسن في أربعة مباحث.

وبعد: فهذا ما وقفت عليه من دراسات سابقة.

إنَّ النظر في الدراسات السابقة يؤكِّد عمق المشكلة، وضرورة الدراسة، ومن هنا يجد الباحث أن ثمة ما يمكن أن يضاف في هذا؛ لمزيد من النظر في تحرير مصطلح الترمذي.

منهج الدراسة:

لا شكّ أنّ المنهج الأمثل للدراسة أنْ تقوم على الاستقراء، وحيث أنّ الدراسات البحثية محدودة في صفحاتها وكلماتها؛ فستحاول الدراسة أن تحلل تعريف الترمذي (للحسن)، وتناقش ما وجه له من نقد، وتتبع آراء العلماء في هذا المصطلح، ثم تتبع منهج الدراسة النماذجية، وذلك بأنْ تقف على بعض الأحاديث التي حسّنها الترمذي؛ يقدر الباحث أنها كافية لتبيّن الموقف من هذا المصطلح، مع الوقوف على آراء العلماء في فهم هذا المصطلح.

وقد جاءت الدراسة في مقدمة وثلاثة مطالب

المطلب الأول: دراسة تعريف (الحسن) عند الترمذي.

المطلب الثاني: في آراء العلماء في دلالة مصطلح (حسن) عند الترمذي.

المطلب الثالث: الرأي الراجح.

ثم **الخاتمة**، وفيها النتائج والتوصيات.

هذا، وأسأل الله السداد والتوفيق، راجياً من أهل العلم والفضل التسديد والنصح.

الباحث

المطلب الأول

دراسة تعريف (الحسن) عند الترمذي

عرّف الإمام الترمذي الحديث الحسن عنده، فقال – رحمه الله –: "وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن؛ فإنما أردنا حسن إسناده عندنا: كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن"[١١].

وللوقوف على المعنى الدقيق لهذا التعريف؛ أعقِدُ فقرتين:

الأولى: في تحليل التعريف.

الثانية: الاعتراضات الواردة على الإمام الترمذي.

أولاً: تحليل تعريف الترمذي:

أتناول فيما يأتي تعريفَ الترمذي من خلال البحث التحليلي في مضامينه وجمله، جملةً جملة.

١- **قوله: (عندنا)**

ماذا قصد الإمام الترمذي بقوله: "عندنا"؟ هل يقصد نفسه؟ ومن ثم فهو مصطلح خاص له، أم يقصد عموم علماء الحديث؟

رجَّحَ ابن سيد الناس أنه يريد اصطلاحه الخاص؛ إذ قال: "فهذا كما ترى إخبارٌ عن مصطلحه في هذا الكتاب"[١٢]. وقد نقل العراقي رأي ابن سيد الناس في التقييد والإيضاح، وقال: "فعلى هذا لا ينقل عن الترمذي حد الحديث الحسن بذلك مطلقا في الاصطلاح العام، والله أعلم"[١٣].

وإلى نحو هذا ذهب ابن حجر؛ إذ يقول: "ولهذا أطلق الحسن لما عرف به فلم يقيده بغرابة ولا غيرها ونسبه إلى نفسه ومن يرى رأيه فقال: "عندنا كل حديث..""[١٤].

وقال ابن حجر في سياق آخر: "وأما الترمذي فلم يقصد التعريف بالأنواع المذكورة عند أهل الحديث، بدليل أنه لم يعرف بالصحيح ولا بالضعيف، بل ولا بالحسن المتفق على كونه حسناً، ..."[١٥].

ونقل السخاوي عن العراقي رأياً آخر؛ إذ قال تعقيباً على ما وجّه للترمذي من نقد في استعمال (حسن غريب) وأنه إمّا لغموضه، أَوْ لِأَنَّهُ اصْطِلَاحٌ جَدِيدٌ لَهُ؛ قال السخاوي متعقباً: "وَلَكِنْ يَتَأَيَّدُ الْأَوَّلُ [أي غموض المصطلح] بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي الْكَبِير[١٦]: الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِقَوْلِهِ: "عِنْدَنَا" حِكَايَةَ اصْطِلَاحِهِ مَعَ نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ; كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ: وَإِرْسَالُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عِنْدَنَا، أَيْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ كَالْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ بَيْنَهُمْ. انْتَهَى"[١٧].

ويرى السخاوي أنه يريد اصطلاحاً خاصاً به؛ لذا تعقب العراقي بقوله: "وَيُبْعِدُهُ قَوْلُهُ: (وَمَا ذَكَرْنَا)، وَكَذَا قَوْلُهُ: "فَإِنَّمَا أَرَدْنَا بِهِ"، وَحِينَئِذٍ فَالنُّونُ لِإِظْهَارِ نِعْمَةِ التَّلَبُّسِ بِالْعِلْمِ الْمُتَأَكِّدِ تَعْظِيمُ أَهْلِهِ"[١٨]؛ أي أنه يقصد نفسه.

الرأي الراجح:

لعلّ الراجح هو ما ذهب إليه ابن سيد الناس وابن حجر والسخاوي؛ إذ هذا ظاهر العبارة، كما أن هذا واقع المصطلح في كتابه، وأنه يستعمله لمدلولٍ خاص عنده، ويؤيده أن مصطلح "الحسن" لم يكن من المصطلحات المشتهرة قبل الترمذي[١٩]، ومن ثم لابدَّ أن يتعامل مع مصطلح الترمذي بوصفه مصطلحاً خاصاً به.

٢- **قوله: (حسن إسناده)**

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل أراد الترمذي نقد الحديث نقداً عاماً؟ أم أراد نقد إسناد خاص، وهو الإسناد الذي روى الترمذي الحديث به، وأطلق عليه الحكم المقرون به؟

قال ابن رجب: ((وأما الحديث الحسن فقد بيَّن الترمذي مراده بالحسن: وهو ما كان حسن الإسناد ...))[٢٠].

قلت: وهذا هو الظاهر، ولابدَّ أنْ تُحملَ عبارته على ظاهرها؛ وأنَّ الترمذي يقصد خصوصية الإسناد الذي بين يديه، وإلا فسنجد أنفسنا أمام إشكالات كبيرة، ويؤكّد هذا النتائج التي توصلتْ إليها دراسة الباحث إيهاب النتشة، بعنوان: "الأحاديث التي حسنها الترمذي وهي في الصحيحين أو أحدهما، دراسة نقدية تطبيقية". وقد ذكر الباحث: "أن مجموع ما قال فيه الترمذي: حديث حسن، مما هو في الصحيحَيْن أو أحدهما بلغ اثنين وستين حديثاً، اتفق الشيخان فيها على ستة وعشرين حديثاً، وانفرد الإمام البخاري بثلاثة أحاديث منها، وانفرد الإمام مسلم بثلاثة وثلاثين حديثاً منها، وأن مجموع ما قال فيه الترمذي: حديث حسن غريب، مما هو في الصحيحَيْن أو أحدهما بلغَ تسعة وخمسين حديثاً، اتفق الشيخان فيها على ثمانية عشر حديثاً، وانفرد الإمام البخاري بثمانية أحاديث منها، وانفرد الإمام مسلمٌ بثلاثة وثلاثين حديثاً"[٢١]. وبيّن الباحثُ أن الشيخين يتجنبان الإسناد المعلّ عند الترمذي، وأن هذه الأحاديث صحَّت من طرق أخرى بالجملة.

أقول: فإذا لم نرجح أنَّ الترمذي إنما يقصد إسناداً خاصاً؛ سيجعلنا نقع في إشكالات كثيرة، ومنها: أننا لاحظنا أنَّ الإمام الترمذي حكم على أحاديث بِـ: (حسن، وحسن غريب) وهي في الصحيحين وهي كثيرة.

ولعلّ مما يؤكد ذلك: نتائج بعض الإحصائيات التي قدمها الدكتور الدريس؛ فقد ذكر في سياق حديثه عن انتقادات تعريف الحسن أن (٥٦.٥٪) أسانيدها ضعيفة لذاتها.

وقال: إنَّه وجد (١٩٪) من الأحاديث التي قال فيها: (حسن) لا مغمز فيها إلا وجود بعض الرواة من أهل الصدق ممن خف ضبطهم، و(٢٨.١٪) ممن قال فيهم: (حسن غريب) كذلك[٢٢].

فوجود هذه النسبة العالية مما هو ضعيف فيما حسنَّه الترمذي؛ يؤكّد أنه لا يمكن إلا أنه يتحدث عن خصوص السند، ومِن ثمَّ فإنَّ وجود المقبول فيها وبنسبة عالية أيضاً؛ فهذا يعني أنها ارتقت إلى القبول من حيث النظرة الكليّة؛ إذ رأيت الدكتور الدريس بنى إحصائياته على هذا الأساس، أي النظر في حال الحديث ككل.

وترجيح أنه يريد بنقده خصوص السند يزيل ما ذكره باحثون سابقون؛ إذ قالوا: إن مصطلحه مضطرب، أو غير منضبط.

ثم إنَّ مما يساعد على فهم مراد الترمذي بقوله: (حسن إسناده) أن ننظر في عنوان كتابه؛ فقد سمَّى الترمذي كتابه بقوله: (الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل)[٢٣].

ووجه الشاهد هنا أن قوله: (والمعلول) يفيد أنه كتاب علل، ومن شأن دارس العلل أنْ يبيّن حالَ كلّ إسنادٍ أو راوٍ على حدة.

فكل هذا يؤكد أنَّه يريد الإسناد بخصوصه، وقد عاد الترمذي فأكَّد مراده بقوله: "كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب..."، فكرر لفظة (إسناده)، وهذا يفسر تنوّع الأحاديث التي حكمَ عليها بالحسن ما بين الصحة والضعف؛ فإذ لم يتنبّه بعض الباحثين لذلك، وأنّه أراد خصوصية السند؛ قالوا: إن بعضها صحيح وبعضها ضعيف؛ فوصفوها بالاضطراب أو خطَّؤه؛ إذ نظروا إلى الحكم العام للحديث، بينما أراد خصوصية السند؛ ولعلّ الأمثلة الآتية توضّح الصورة:

١. أخرج الإمام الترمذي[٢٤] من طريق قَتَادَةَ، عَنْ زَهْدَمٍ الجَرْمِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مُوسَى وَهُوَ يَأْكُلُ دَجَاجَةً فَقَالَ: ادْنُ فَكُلْ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَأْكُلُهُ.

قال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ زَهْدَمٍ، وَلاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ زَهْدَمٍ".

قلت: وأصل الحديث في البخاري ومسلم من طريق أبي قلابة والقاسم بن عاصم التميمي عن زَهْدَم بن مُضَرِّب الجَرْمِيّ عن أبي موسى الأشعري[٢٥]، فمدار الحديث على زَهْدَم بن مُضَرِّب الجَرْمِيّ عن أبي موسى الأشعري ﷺ.

فالظاهر أنَّ حكم الترمذي بأنه "حديث حسن" قصد به طريق قتادة عن زهدم، خاصة، فقد روى الترمذي عن البخاري قوله[٢٦]: لا أعرف لقتادة سماعاً من زهدم الجرمي. وقتادة من المشهورين بالتدليس[٢٧]، ولم يصرّح بالسماع، مما يؤكد أنَّ النقد لخصوص السند.

٢. ومن ذلك: حديث عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنَّ أُمِّي تُوُفِّيَتْ، أَفَيَنْفَعُهَا إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّ لِي مَخْرَفًا، فَأُشْهِدُكَ أَنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا. قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَن[٢٨].

وبيَّن الإمام الترمذي العلّةَ فيه أنه روي مرسلاً وموصولاً، فقال: وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُرْسَلاً.

قلت: والحديث في صحيح البخاري[٢٩]، وقد رواه البخاري من رواية يعلى بن مسلم متابعاً لرواية عمرو بن دينار موصولاً[٣٠]، فيكون البخاري قد رجح الاتصال فيه.

٣. ومن الأمثلة الدالة أنه يريد خصوص السند: ما رواه[٣١] من طريق علي بن مسهر عن عبيدة بن معتب عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها، قالت: "كنا نحيض عند رسول الله ﷺ ثم نطهر فيأمرنا رسول الله ﷺ بقضاء الصيام، ولا يأمرنا بقضاء الصلاة". قال الترمذي: "هذا حديث حسن"[٣٢].

وعبيدة: ضعيف مختلط[٣٣]، ولحديثه أصل من حديث معاذة، عن عائشة – رضي الله تعالى عنها – مخرج في الصحيح، فلهذا وصفه بالحسن[٣٤].

٤. ومنه حديث مجالد عن أبي الوداك, عن أبي سعيد ﷺ، قال: "كان عندنا خمر ليتيم, فلمّا نزلت المائدة سألت رسول الله ﷺ فقلت: "إنه ليتيم", فقال رسول الله ﷺ: "أهريقوه". قال الترمذي: هذا حديث حسن[٣٥].

قال ابن حجر[٣٦]: ومجالد ضعفه جماعة ووصفوه بالغلط والخطأ، وإنما وصفه بالحسن لمجيئه من غير وجه عن النبي ﷺ من حديث أنس وغيره رضي الله عنهم[٣٧]. ويبدو أنّ تعليل ابن حجر لقول الترمذي حسن مبني على أنه يريد بالحسن الحسن المقبول، فرأى أنَّه حسّنه بمجموع طرقه، ولم ينظر إلى أنه يقصد بالحسن خصوص السند، وأن للحسن عند الترمذي معنى خاص، مع أننا نقلنا عن ابن حجرَ سابقاً أنّه يرجّح أنّ الترمذي يقصد مصطلحاً خاصاً به، والأمثلة الدالة على كون الترمذي يقصد بمصطلحه خصوصية السند كثيرة، لا مكن الإحاطة بها.

٣- قوله: (كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب)

فسَّر ابن الصلاح هذا الشرط في سياق بيان مصطلح الحسن لغيره، وأنه ينزل على كلام الترمذي مبيناً ما يشتمل عليه، فقال: "الْحَدِيثُ الَّذِي لَا يَخْلُو رِجَالُ إِسْنَادِهِ مِنْ مَسْتُورٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ أَهْلِيَّتُهُ،

غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ مُغَفَّلًا كَثِيرَ الْخَطَأِ فِيمَا يَرْوِيهِ، وَلَا هُوَ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ، أَيْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ تَعَمُّدُ الْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ وَلَا سَبَبٌ آخَرُ مُفَسِّقٌ"[٣٨].

وعقب ابن حجر على ذلك: "ليس هو في التحقيق مقصوراً على رواية المستور؛ بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ"[٣٩].

وتكلم ابن رجب عن هذا الشرط، فقال: "فعلى هذا: فالحديث الذي يرويه الثقة العدل، ومن كثر غلطه، ومن يغلب على حديثه الوهم إذا لم يكن أحد منهم متهماً؛ كله حسن، بشرط أن لا يكون شاذاً مخالفاً للأحاديث الصحيحة، وبشرط أن يكون معناه قد روي من وجوه متعددة"[٤٠].

ويمكن أن يستخلص مما سبق أنَّ العلماء فهموا مِن كلام الترمذي أنَّه يدخل في مفهوم كلامه من تحقق بالعدالة، وكان في مرتبة الاعتبار، وهو الضعيف الذي يقبل التقوية ولم ينزل إلى درجة الترك[٤١]، ولا يدخل في كلامه من كان في مرتبة الترك، وكذا لا يدخل من كان ثقة أومقبولاً، أمّا كونه لا يدخل في كلامه من كان ثقة؛ فلأنه لا يمكن أن ينفي صفة شديدة السلبية والضعف، ويريد بذلك الثقة ونحوها من المراتب العليا، كما لو قيل: إن هذا السيف يقطع الخشب فأنت عندئذ تذمه ولا تمدحه، وإلى هذا المعنى أشار ابن حجر بقوله: "فإنَّ الترمذيَّ لم يعدلْ عن قوله: (ثقات) وهي كلمةٌ واحدة إلى قولهِ: (لا يكونُ في إسنادهِ من يتهمُ بالكذبِ) إلا لإرادةِ قصورِ رواتهِ عن وصفِ الثقةِ، كما هي عادةُ البلغاءِ في المخاطباتِ"[٤٢].

ويبقى السؤال الذي يرد هنا ما هو الموقف ممن فحش خطؤه، وكان أكثر من صوابه، وكان عدلاً؛ هل يدخل في مفهوم شرط الترمذي؟

بحسب ابن الصلاح؛ فإن هذا النوع من الرواة لا يدخل في شرط الترمذي؛ إذ قال ابن الصلاح: "غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ مُغَفَّلًا كَثِيرَ الْخَطَأِ فِيمَا يَرْوِيهِ"[٤٣].

ولعلَّ كلامَ ابن حجر موافق لذلك؛ إذ قال: "بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ"[٤٤]، ووجه الدلالة أنه قال: (بسبب سوء الحفظ)، وهذا لا يشمل من كان فاحش الخطأ بحيث يغلب على صوابه.

وقال الدريس: "والراجح أنَّ مَنْ كان كثير الخطأ لا يدخل في مفهوم المتَّهم الذي يترك حديثه"[٤٥].

قلت: نعم، لكن الكلام فيمن كثر في حديثه الخطأ حتى فحش منه وكان غالباً عليه، ومن فحش خطؤه حتى غلب عليه؛ يكون متروكاً، وقد فصّل الإمام مسلم في ذلك؛ إذ قال: ((... مَنِ الْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُنْكَرُ، أَوِ الْغَلَطُ أَمْسَكْنَا أَيْضًا عَنْ حَدِيثِهِمْ، وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ مَنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا، خَالَفَتْ رِوَايَتُهُ رِوَايَتَهُمْ، أَوْ لَمْ تَكَدْ تُوَافِقُهَا، فَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ كَانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ، غَيْرَ مَقْبُولِهِ، وَلَا مُسْتَعْمَلِهِ،

فَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ: عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَرَّرٍ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ، وَالْجَرَّاحُ بْنُ الْمِنْهَالِ أَبُو الْعَطُوفِ، وَعَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ، وَحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ ضُمَيْرَةَ، وَعُمَرُ بْنُ صُهْبَانَ، وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ فِي رِوَايَةِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْحَدِيثِ، فَلَسْنَا نُعَرِّجُ عَلَى حَدِيثِهِمْ، وَلَا نَتَشَاغَلُ بِهِ))[٤٦].

وبيّن ابن أبي حاتم في مواضع من يترك حديثه؛ فكان مما قال: ((ومنهم الصدوق الورع المغفَّل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو؛ فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام. وخامس قد ألصق نفسه بهم ودسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر – للنقاد العلماء بالرجال أولي المعرفة – منهم الكذب؛ فهذا يترك حديثه ويطرح روايته))[٤٧].

وقال أيضاً: ((... قيل لشعبة متى يترك حديث الرجل؟ قال إذا حدث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون وإذا أكثر الغلط وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثا غلطاً مجتمعاً عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طُرح حديثه))[٤٨].

ونقل ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن مهدي قوله: ((احفظ عن الرجل الحافظ المتقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحه فهذا لا يترك حديثه، لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه – يعني لا يحتج بحديثه–))[٤٩].

وذكر ابن أبي حاتم مراتب الرواة؛ فذكر المرتبة الثالثة من مراتب الجرح، فقال: ((وإذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه؛ بل يعتبر به))، ثم بيّن مرتبة من يترك؛ فقال: ((وإذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب؛ فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة))[٥٠].

فإذا تأملنا مجموع هذه النصوص يتَّضح أن من جرح في عدالته، ومن كان خطؤه فاحشاً؛ أنه يترك، وهذا ما يفهم من كلام الإمام الترمذي، والله أعلم.

والخلاصة مما سبق: أن قول الإمام الترمذي: ((كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب)) يشتمل عند الترمذي على رواة مرتبة الاعتبار الذين يقبل حديثهم التقوية فيما لو وجد ما يقويه.

ومعنى هذا أنه لو كان في السند راوٍ متروك أو ما ينزل منزلته، وهو مَن كان فاحش الخطأ، أو من في حكمهم؛ فإنه لا يحسّن حديثه، ولا يعكّر على هذا أن نجد الإمام الترمذي في أحوال قليلة جداً حسّن لمتروك، كما سيأتي في عرض آراء العلماء؛ لأن القليل لا حكم له، كما قد يكون من باب اختلاف الاجتهاد.

٤- قوله: (ولا يكون الحديث شاذاً)

اختلف العلماء في تحديد المراد من الشاذ عند أهل الحديث، مما جعل تحديد مراد الإمام الترمذي محتملاً لأكثر من رأي، وقد دارت آراء العلماء في بيان الشاذ حول معانٍ ثلاثة:

١- **مخالفة الثقة لمن هو أولى منه**، وإلى هذا ذهب الإمام الشافعي؛ إذ قال: "ليس الشاذ من الحديث أنْ يروي الثقة حديثاً لم يروه غيره؛ إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقات حديثاً فيشذ عنهم واحد فيخالفهم"[٥١].

٢- **أن يتفرد الراوي بما لا أصل له عند أهل العلم، أو لا يحتمل تفرده**، وهذا مفهوم كلام أبي داود، ونحوه كلام الحاكم، قال أبو داود: "وَالْأَحَادِيث الَّتِي وَضَعتهَا فِي كتاب السّنَن أَكْثَرهَا مشاهير، وَهِي عِنْد كل من كتب شَيْئا من الحَدِيث إِلَّا أَن تمييزها لَا يقدر عَلَيْهِ كل النَّاس، وَالْفَخْر بهَا أَنَّهَا مشاهير؛ فَإِنَّهُ لَا يحْتَج بِحَدِيث غَرِيب وَلَو كَانَ من رِوَايَة مَالك وَيحيى بن سعيد والثقات من أَئِمَّة الْعلم، وَلَو احْتج رجل بِحَدِيث غَرِيب وجدت من يطعن فِيهِ وَلَا يحْتَج بِالْحَدِيثِ الَّذِي قد احْتج بِهِ إِذا كَانَ الحَدِيث غَرِيباً شاذاً"[٥٢].

فيلاحظ هنا أن أبا داود لم يذكر المخالفة؛ وإنما أشار إلى التفرد حيث يكون الحديث غريباً شاذاً؛ أي لا أصل له يعرف به عند العلماء، والله أعلم.

ولعلّ كلام الحاكم ينزل على هذا المعنى؛ إذ قال: "فَأَمَّا الشَّاذُّ فَإِنَّهُ حَدِيثٌ يَتَفَرَّدُ بِهِ ثِقَةٌ مِنَ الثِّقَاتِ، وَلَيْسَ لِلْحَدِيثِ أَصْلٌ مُتَابِعٌ لِذَلِكَ الثِّقَةِ"[٥٣].

قلتُ: وليس المقصود هنا مطلق التفرّد؛ بل أن يكونَ الحديثُ ممّا لا يُعرف له أصل في الشرع، فههنا وإنْ تفرّدَ به ثقة؛ يُعدّ شاذاً.

٣- المعنى الثالث الذي ذكره أهل العلم للشاذ: **هو مطلق التفرد**، وإلى هذا ذهب أبو يعلى الخليلي؛ إذ قال: "فَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ: الشَّاذُّ عِنْدَنَا مَا يَرْوِيهِ الثِّقَاتُ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ وَيَرْوِيهِ ثِقَةٌ خِلَافَهُ زَائِدًا أَوْ نَاقِصًا. وَالَّذِي عَلَيْهِ حُفَّاظُ الْحَدِيثِ: الشَّاذُّ: مَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا إِسْنَادٌ وَاحِدٌ يَشُذُّ بِذَلِكَ شَيْخٌ ثِقَةٌ كَانَ أَوْ غَيْرَ ثِقَةٍ , فَمَا كَانَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ فَمَتْرُوْكٌ , لَا يُقْبَلُ , وَمَا كَانَ عَنْ ثِقَةٍ يُتَوَقَّفُ فِيهِ , ولا يحتج به"[٥٤].

وحسب رأي الخليلي: فكلّ تفرّدٍ شذوذ، ثم إنْ كان ثقةً يتوقَّفُ فيه، وإنْ كان غير ثقةٍ يُردّ.

ولما كان ما ذهب إليه الخليلي ليس مسلّماً عند العلماء، فيبقى بين يدينا المعنيان السابقان، فماذا عن الشاذ عند الترمذي؟

ذهب ابن سيد الناس إلى أنَّ الشاذ عند الترمذي يشمل ما أراده الشافعي والحاكم[٥٥].

قلت: ولعلَّ كلام ابن تيمية يفيد ذلك؛ إذ فسّره ابن تيمية بأن لا يكون مخالفاً للأحاديث الصحيحة[٥٦].

وذهب ابن رجب وابن حجر أنَّ مراد الترمذي بالشاذ هو ما خالف فيه الراوي من هو أحفظ منه أو أكثر[٥٧].

ولا يمكننا إلزام الإمام الترمذي بمعنى إلا بناءً على استقراء لتصرفاته، يقول الدريس: فقد وجدت أنَّ الترمذي حسَّنَ أحاديث وجدت فيها المخالفة الجزئية؛ كحديث رقم (٥٥٢) وأنّه سبَّح بعد الظهر ركعتين، وهذا مخالف لما رواه الثقات عن ابن عمر؛ إذ الأرجحُ مِن حديثه أنّه لم يكن يسبّح الرواتب بعد الفرائض في السفر[٥٨]، فيبدو لأنَّ الأمر متعلق بالرخصة وليس بمعنى الشذوذ المطلق، وهذا كثير لمن أراد أن يتتبع[٥٩].

قلتُ: ومثله حديث (الماء طهور لا ينجِّسه شيء) حسَّنه الترمذي، وهو مخالف من بعض الوجوه، سيأتي تخريجه ودراسته.

فيمكن القول: إنَّ مراد الترمذي ألّا يكون في الحديث مخالفة للأصح مِن كل وجه، بحيث لا يمكن الجمع بينه وبين ما هو أصحّ مطلقاً، فإن كان ثمة مخالفة جزئية لكن أمكن الجمع فلا يكون شاذاً، ولعلّ مما يدل على ذلك: الحديث الذي أخرجه الإمام الترمذي في كراهية فضل طَهور المرأة، من طريق أبي حَاجِبٍ (سوادة بن عاصم)، عَنِ الحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو الغِفَارِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ، أَوْ قَالَ: بِسُؤْرِهَا[٦٠].

قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَأَبُو حَاجِبٍ اسمه سَوَادَةُ بْنُ عَاصِمٍ. اهـ.

ثم أخرج الترمذي بعد حديث النهي ما يفيد الرخصة في ذلك، كما أخرج الترمذي قبل حديث أبي حاجب حديثَ ميمونة في اغتسالها مع رسول الله ﷺ، وترجم له بقوله: وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد، ونصه: "كنت أغتسل أنا ورسول الله في إناء واحد من الجنابة". وهو حديث صحيح أخرجه مسلم وغيره[٦١]. كما أنَّ هذا المعنى ثبت عن السيدة عائشة رضي الله عنها كما في الصحيحين[٦٢]؛ فالجواز أصح سنداً ومتناً وفقهاً.

فإذ ثبتت المخالفة فكيف حكم الترمذي بأنه حسن؟ فلعلّ الترمذي رأى وجهاً من التوفيق بين الحديثين؛ أن يحمل حديث أبي حاجب على الكراهة، أو إذا كانت أجنبية عنه، أو في خصوصية السؤر؛ لقوله: "بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ، أَوْ قَالَ: بِسُؤْرِهَا"، وليس عن المشاركة في الاغتسال مع زوجته كما هو نص حديث ميمونة والسيدة عائشة.

والخلاصة أن الذي يترجّح لدى الباحث أن الترمذي لا يحكم بالشذوذ إذا وجد وجهاً للتوفيق بين الأحاديث المتعارضة ظاهراً، وأنه أراد بالشذوذ المعنى الذي يخالف من كل وجه، والله أعلم.

٥- قوله: (ويروى من غير وجه نحو ذلك)

هذا الشرط الثالث من شروط الحسن عند الإمام الترمذي، وهو من أدقّها وأغمضها، إذ ما المقصود بقوله: (ويروى من غير وجه نحو ذلك)؟ هل يريد وجود متابعات للحديث عن الصحابي نفسه؟ أم وجود شواهد للحديث؛ بأن يروى من طريق صحابي آخر؟ أم يكتفي بورود ما يدل على أصل معنى الحديث في السُّنّة؟ وماذا لو وقع تفرد من المدار إلى الصحابي، وكان الضعف في الراوي بعد المدار من جهة الصحابي؟

قال ابن الصلاح وهو يبيّن الحسن لغيره: "وَيَكُونُ مَتْنُ الْحَدِيثِ مَعَ ذَلِكَ قَدْ عُرِفَ بِأَنْ رُوِيَ مِثْلُهُ أَوْ نَحْوُهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ أَوْ أَكْثَرَ حَتَّى اعْتَضَدَ بِمُتَابَعَةِ مَنْ تَابَعَ رَاوِيَهُ عَلَى مِثْلِهِ، أَوْ بِمَا لَهُ مِنْ شَاهِدٍ، وَهُوَ وُرُودُ حَدِيثٍ آخَرَ بِنَحْوِهِ، فَيَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ شَاذًّا وَمُنْكَرًا، وَكَلَامُ التِّرْمِذِيِّ عَلَى هَذَا الْقِسْمِ يَتَنَزَّلُ"(٦٣).

فحسب كلام ابن الصلاح فإنَّ الترمذي يقصد به وجود متابعة أو شاهد للحديث، وقد بناه على ما ذهب إليه أن الحسن عند الترمذي إنما هو الحسن لغيره عند المحدثين، وأنه لا يتعلق بخصوص سندٍ بعينه.

ووسَّع الإمام ابن رجب دائرة المراد، فقال: "قول الترمذي – رحمه الله – يروى من غير وجه نحو ذلك، لم يقل عن النبي ﷺ؛ فيحتمل أن يكون مراده عن النبي ﷺ، ويحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره، وهو أن يكون معناه يروى من غير وجه، ولو موقوفاً، ليستدل بذلك على أن هذا المرفوع له أصل يعتضد به. وهذا كما قال الشافعي في الحديث المرسل: [أنه يقبل] إذا عضده قول صحابي، أو عمل عامة أهل الفتوى به كان صحيحاً"(٦٤).

وقد قال ابن رجب قبل ذلك وهو يفسّر مراد الترمذي بنفي الشذوذ: "وبشرط أن يروى نحوه من غير وجه، يعني أن يروي معنى ذلك الحديث من وجوه أخر عن النبي ﷺ بغير ذلك الإسناد. فعلى هذا: الحديث الذي يرويه الثقة العدل، ومن كثر غلطه، ومن يغلب على حديثه الوهم إذا لم يكن أحد منهم متهماً، كله حسن؛ بشرط أنْ لّا يكون شاذاً، مخالفاً للأحاديث الصحيحة، وبشرط أن يكون معناه قد روي من وجوه متعددة. فإن كان مع ذلك من رواية الثقات العدول الحفاظ؛ فالحديث حينئذ "حسن صحيح".

وإن كان مع ذلك من رواية غيرهم من أهل الصدق الذين في حديثهم وهم وغلط، إما كثير، أو غالب عليهم؛ فهو حسن، ولو لم يرو لفظه إلا من ذلك الوجه؛ لأن المعتبر أن يروى معناه من غير وجه، لا نفس لفظه.

وعلى هذا فلا يشكل قوله: "حديث حسن غريب"، ولا قوله: "صحيح حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه"؛ لأن مراده أن هذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه، وإن كانت شواهد بغير لفظه.

ثم يبيّن ابن رجب ذلك من خلال ضرب المثل بحديث "إنما الأعمال بالنيات"، وهو وإن كان فرداً من حيث السند، لكن معناه له شواهد كثيرة، فيقول: "وهذا كما في حديث "الأعمال بالبينات" فإن شواهده كثيرة جداً في السُّنّة، مما يدل على أن المقاصد والنيات هي المؤثرة في الأعمال، وأن الجزاء يقع على العمل بحسب ما نوي به، وإن لم يكن لفظ حديث عمر مروياً من غير حديثه من وجه يصح"(٦٥).

ويفهم من كلامه أنْ لّا يقتصر على الشاهد الذي يرد بلفظ الحديث أو نحوه؛ بل بالمعنى الأعم إذ لا يشترط في الشاهد تمام اللفظ، إذ قال: "لأن المعتبر أن يروى معناه من غير وجه، لا نفس لفظه"(٦٦).

وإلى نحو هذا ذهب أحمد شاكر؛ إذ قال: "الذي يبدو لي أنَّ الترمذي لا يريد بقوله في بيان معنى الحسن: (يروى من غير وجه نحو ذاك) أنَّ نفس الحديث عن الصحابي يروى من طرقٍ أخرى، وإنّما يريد أن لا يكون معناه غريباً؛ بأن يروى المعنى عن صحابي آخَر، أو يعتضد بعمومات أحاديث أخر، أو بنحو ذلك مما يخرج معناه عن أن يكون شاذاً غريباً"(٦٧).

قلت: ولا مناص من حمل كلام الترمذي على المعنى الأعم، وهو الذي شمل ورُود الحديث بمعناه العام من غير وجه(٦٨)؛ وأن لا يتفرد الراوي بما لا أصل له في الشريعة أو بما كان مستغرَباً شرعاً؛ فقد حكم على أحاديث أنّها حسنة وليس لها إلا طريق واحد، لكن لها أصل في الشريعة في اجتهاد الترمذي، من ذلك:

حديث عُمَر بْن ذَرّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم لِجِبْرِيلَ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَزُورَنَا أَكْثَرَ مِمَّا تَزُورُنَا؟ قَالَ: فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةَ (وما نتنزل إلا بأمر ربك...) إِلَى آخِرِ الآيَةَ(٦٩). قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

قلت: الحديث في صحيح البخاري، ومداره على عمر بن ذر المرهبي عن أبيه ذر بن عبدالله، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقد تكلم أبو حاتم في عمر بن ذر المرهبي؛ فقال(٧٠): "كان صدوقاً وكان مرجئاً لا يحتج بحديثه"، فلعلّ الترمذي حكم بحسنه لما في عمر من مقال(٧١). وهو حديث فرد، لكن لعله عدّ الآيةَ هي الأصل في المعنى.

ومن ذلك: حديث سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، أَنَّ رَجُلاً قَتَلَ نَفْسَهُ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ. قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ(٧٢).

والحديث مداره على سماك بن حرب عن جابر بن سمرة ﷺ، وسماك يخطئ كثيراً كما قال ابن حبان(٧٣) وضعفه جملة من الأئمة، وقال النسائي(٧٤): كان ربَّما لُقِّن، فإذا انفرد بأصل لم يكن حجة(٧٥) .

فهذا حديث فرد وحسّنه الترمذي، والسبب في تحسينه حال سماك من جهة، وأنّ الحديث عمل به بعض الأئمة إذ لم يروه شاذاً؛ بل له أصل في الشريعة، لذا قال الترمذي بعده: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ العِلْمِ فِي هَذَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُصَلَّى عَلَى كُلِّ مَنْ صَلَّى إِلَى القِبْلَةِ، وَعَلَى قَاتِلِ النَّفْسِ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ، وَإِسْحَاقَ. وقَالَ أَحْمَدُ: لاَ يُصَلِّي الإِمَامُ عَلَى قَاتِلِ النَّفْسِ، وَيُصَلِّي عَلَيْهِ غَيْرُ الإِمَامِ"(٧٦).

ومن أمثلة ذلك: ما ذكره ابن حجر في سياق بيان أنواع ما يحسّنه الترمذي، قال(٧٧):

ومثله ما رواه من طريق علي بن مسهر عن عبيدة بن مُعَتِّبٍ عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها، قالت: "كنا نحيض عند رسول الله ﷺ، ثم نطهر فيأمرنا رسول الله ﷺ بقضاء الصيام، ولا يأمرنا بقضاء الصلاة". قال الترمذي: "هذا حديث حسن"(٧٨).

قلت [القائل ابن حجر]: "وعبيدة ضعيف جداً قد اتفق أئمة النقل على تضعيفه إلا أنهم لم يتهموه بالكذب"(٧٩).

ولحديثه أصل من حديث معاذة، عن عائشة – رضي الله تعالى عنها – مخرج في الصحيح، فلهذا وصفه بالحسن(٨٠).

ولعلّ كلام أبي داود السابق في بيان الشاذ يفيد ذلك؛ إذ قال: "وَالْأَحَادِيث الَّتِي وَضَعتهَا فِي كتاب السّنَن أَكْثَرهَا مشاهير، وَهِي عِنْد كل من كتب شَيْئاً من الحَدِيث، إِلَّا أَن تمييزها لَا يقدر عَلَيْهِ كل النَّاس، وَالْفَخْر بهَا أَنَّهَا مشاهير؛ فَإِنَّهُ لَا يحْتَج بِحَدِيث غَرِيب وَلَو كَانَ من رِوَايَة مَالك وَيحيى بن سعيد والثقات من أَئِمَّة الْعلم، وَلَو احْتج رجل بِحَدِيث غَرِيب وجدت من يطعن فِيهِ وَلَا يحْتَج بِالْحَدِيثِ الَّذِي قد احْتج بِهِ إِذا كَانَ الحَدِيث غَرِيباً شاذاً"(٨١). فيلاحظ هنا أن أبا داود لم يذكر المخالفة؛ وإنما أشار إلى التفرد حيث يكون الحديث غريباً شاذاً؛ أي لا أصل له يعرف به عند العلماء، والله أعلم.

ولعلّ كلام الحاكم ينزل على هذا المعنى؛ إذ قال: "فَأَمَّا الشَّاذُّ فَإِنَّهُ حَدِيثٌ يَتَفَرَّدُ بِهِ ثِقَةٌ مِنَ الثِّقَاتِ، وَلَيْسَ لِلْحَدِيثِ أَصْلٌ مُتَابِعٌ لِذَلِكَ الثِّقَةِ"(٨٢).

فلكلّ ما مضى يترجّح أن مراد الترمذي بقوله: "يروى من غير وجه" أن لا يكون معناه غريباً؛ بأن يروى المعنى عن صحابي آخَر، أو يعتضد بعمومات أحاديث أخر، أو بنحو ذلك – ولو دلالة آية – مما يخرج معناه عن أن يكون شاذاً غريباً، ومن باب أولى إذا وجدت متابعات للحديث عن الصحابي نفسه، وهذا مضمون ما أشار إليه ابن رجب وابن حجر وأحمد شاكر.

تنبيه مهم:

بقيَ أمرٌ مهم يجب التنبّه إليه وهو أنّ الإمام الترمذي لا يتكلم عن تقويةِ حديثٍ أو رفعهِ إلى مرتبة الاحتجاج، وإنما يتكلّم عن مصطلحٍ خاص بالشروط المذكورة، وإنما أُنبِّهُ على هذا؛ لأنّه يؤخَذ من كلام ابن الصلاح وابن رجب وأحمد شاكر أنّ الترمذيَ يجعلَ الحسنَ في دائرةِ المقبول، ولكن قد يتقوّى بالشواهدِ، أو بالمعنى العام.

قلتُ: لكن هذا يتنافى مع ما ترجّحَ أنّ الترمذي يقصد سنداً بعينه؛ فإذن الترمذي لا يقصد التقويةَ والترقيةَ لمتن الحديث؛ فضلاً عن سنده، وإنما يُطلق هذا المصطح (حسن) على المعنى الذي أرادهُ، كما سنتبيّنه (وأنّه في مرتبة الاعتبار مِن حيث السند)، ومع ذلك فهو لا يطلق هذه الرتبة على ذاك السند إلا بالشروط الثلاثة، وإلا لكان مردوداً مطلقاً.

فإذا تبيَّنَ ذلك؛ يمكن أن نفهم مراده بقوله: (يروى من غير وجه) أنّهُ لا يقبل أنْ يطلق على هذا السند رتبة حسن بمعناه الذي أراده (الاعتبار)؛ إلا إذا انضافَ إلى ذلك أنّ المعنى المروي به له أصل أيضاً في الشريعة، وهذا يدل على دقةٍ متناهية عند الإمام الترمذي، ولا أقول تشدداً.

ثانياً: الاعتراضات الواردة على تعريف الحسن عند الإمام الترمذي:

وُجِّهت للإمام الترمذي جملة من الانتقادات والاعتراضات، بعضها ناشئ مِن فهم العلماء للحسن عند المحدثين، ثم محاكمة الترمذي إلى فهمهم، وإلزامه به، وبعضها ناشئ من تفسير التعريف نفسه، ثم النظر في تطبيقات الترمذي؛ ومدى التزامه بذلك.

والواقع إن أي نقد للترمذي سواءً ما نشأ عن فهمهم لمراده بالحديث الحسن، أو ما وجِّه من نقدٍ من خلال التطبيق؛ لا يكون ملزِماً للترمذي، وليس ذلك الفهم بملزم للإمام الترمذي.

ومن ثمَّ فإنّ أي نقد دقيق لتعريف الترمذي للحسن لابدّ أن يبنى على أساس التعريف نفسه كما أراده الإمام الترمذي، لا كما قد يفهمه بعضهم، ومع هذا قد يكون من المناسب أن نشير إلى أهم هذه الانتقادات والاعتراضات ونناقشها.

١- الانتقاد الأول: أن الترمذي لم يذكر شرط الاتصال[٨٣]

قلت: هذا مبني على ما ذكرتُ أنّهم ألزموه بمفهوم الحسن الاحتجاجي، أو الحسن عند المتأخرين، وقد أجاب ابن حجر عن هذا الإشكال إجابةً وافيةً تؤكِّد ما ذكرتُه، وهو أنَّ هذا مصطلح خاص للترمذي، وهو يحسّن ما كان فيه انقطاع، بالشروط المذكورة، إذ هو لا يتحدث عن الحسن الاحتجاجي عند المتأخرين، قال ابن حجر: "وأما الترمذي فلم يقصد التعريف بالأنواع المذكورة عند أهل الحديث، بدليل أنه لم يعرف بالصحيح ولا بالضعيف؛ بل ولا بالحسن المتفق على كونه حسناً، بل المعرف به عنده وهو حديث المستور – على ما فهمه المصنف [يقصد ابن الصلاح] – لا يعدّه كثير من أهل الحديث من قبيل الحسن، وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالغلط

والخطأ وحديث المختلط بعد اختلاطه والمدلس إذا عنعن وما في إسناده انقطاع خفيف، فكلّ ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة".

ثم قال ابن حجر: "وليس كلها في المرتبة على حد السواء؛ بل بعضها أقوى من بعض. ومما يقوي هذا ويعضده أنه لم يتعرض لمشروطية اتصال الإسناد أصلاً، بل أطلق ذلك فلهذا وَصَفَ كثيراً مِن الأحاديث المنقطعة بكونها حساناً"[٨٤].

٢- الانتقاد الثاني: أن تعريف الترمذي لا يميز الحسن عن الصحيح؛ فإن الصحيح أيضاً يجب أن لا يكون راويه متهماً، ولا يكون شاذاً[٨٥]

وأشار إلى هذا الانتقاد أبو عبدالله بن أبي بكر بن الموَّاق (ت: ٥٨٣هـ)، فقال: "لم يخص الترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح فلا يكون صحيحاً إلا وهو غير شاذ، ولا يكون صحيحاً حتى تكون رواته غير متهمين، بل ثقات، فظهر من هذا أن الحسن عند أبى عيسى صفة لا تخص هذا القسم؛ بل قد يشركه فيها الصحيح، فكل صحيح عنده حسن وليس كل حسن صحيحاً"[٨٦].

كما أشار إلى ذلك ابن الصلاح، فقال: "ليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح"[٨٧].

قلت: وواضح من كلامهم أنّهم إنّما يحاكمونه إلى مصطلحاتهم هم، ولقد أجاب ابن حجر عن هذا، فقال: "بين الترمذي والخطابي في ذلك فرق، وذلك أن الخطابي قصد تعريف الأنواع الثلاثة عند أهل الحديث، فذكر الصحيح ثم الحسن ثم الضعيف. وأما الذي سكت عنه، وهو: حديث المستور إذا أتى من غير وجه فإنما سكت عنه لأنه ليس عنده من قبيل الحسن.

فقد صرح بأن رواية المجهول من قسم الضعيف وأطلق ذلك ولم يفصل، والمستور قسم من المجهول.

وأما الترمذي فلم يقصد التعريف بالأنواع المذكورة عند أهل الحديث، بدليل أنه لم يعرف بالصحيح ولا بالضعيف؛ بل ولا بالحسن المتفق على كونه حسناً ... "[٨٨] كما سبقَ نقل عبارته.

٣- النقد الثالث: أنَّـه حسّن أحاديث لم ترو إلا من وجه واحد[٨٩]

قال ابن دقيق العيد معقباً على تعريف الترمذي: "وهذا يشكل عليه ما يقال فيه: إنه حسن، مع أنَّه ليس له إلا مخرجٌ واحد"[٩٠]. وكذا قال العراقي[٩١].

وقد أجاب عن هذا ابن سيد الناس بقوله: "لا يشترط في كل حسن أن يكون كذلك؛ بل الذي يحتاج فيه إلى أن يروى نحوه من وجه آخر هو ما كان راويه في درجة المستور، ومن لم تثبت عدالته"[٩٢].

قلت: وكل هذا مبني على إلزام الترمذي بفهمهم لقوله: (أن يروى من غير وجه) وقد مرّ بيان مراده منه، وأنه لا يريد بذلك خصوص المتابعة أو الشاهد؛ بل ما هو أعم من ذلك، مما له أصل في السنة، ولذا أجاب ابن حجر بأنَّ الترمذي لم يعرف الحسن مطلقاً؛ إنما يعرف في كتابه نوعاً خاصاً[٩٣].

٤- النقد الرابع: أنَّ في تعريفه تكراراً

قال العراقي: "قوله (ولا يكون شاذاً)، زيادةٌ لا حاجة إليها؛ لأن قوله: (يروى من غير وجه يغني عنه)"[٩٤].

وردَّ ابن حجر: "ليس في كلامه تكرارٌ؛ بل الشاذ عنده ما خالف فيه الراوي مَن هو أحفظ منه أو أكثر، سواءً انفرد به أو لم ينفرد به"[٩٥].

قلت: وهذا مبني على تفسير الشذوذ على رأي الشافعي، وقد سبق أن رأينا أنَّ الشذوذ عند الترمذي يعني أنْ لّا يكون مخالفاً من كلّ وجه. وعلى هذا، فالفرق بين الشرطين أنَّ قوله: (لا يكون شاذاً) عدم المخالفة من كل وجه، وقوله: (يروى من غير وجه) وجود أصل لهذا الحديث؛ فلا يكون مستغرباً ولا مستنكراً شرعاً، سواء متابعة أو شاهداً أو ما هو أعمّ مِن ذلك.

المطلب الثاني

في آراء العلماء في دلالة مصطلح (حسن) عند الترمذي

تتبعتُ أقوال عددٍ مِن العلماء وتطبيقاتهم في موقفهم من تحسين الترمذي، ممن كان لهم اهتمام خاص ببيان مصطلحات الإمام الترمذي وأحكامه، وقد لاحظت أنه يمكن تصنيف آرائهم إلى خمسة آراء، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

الرأي الأول: من فسّره بالحسن لغيره

أي أنه ضُعّف لخللٍ غير فاحش في الضبط، أو لكون راويه مستوراً[٩٦]، أو وجد فيه انقطاع لكنه تقوى بنحوه، فارتقى إلى درجة المقبول، وممن ذهب إلى ذلك:

١- أبو عمرو عثمان بن الصلاح (ت٦٤٣هـ):

يرى ابن الصلاح أن الحسن عند الترمذي هو الحسن لغيره عند سائر المحدثين، قال ابن الصلاح: ((وَاتَّضَحَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْحَسَنَ قِسْمَانِ: أَحَدُهُمَا: الْحَدِيثُ الَّذِي لَا يَخْلُو رِجَالُ إِسْنَادِهِ مِنْ مَسْتُورٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ أَهْلِيَّتُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ مُغَفَّلًا كَثِيرَ الْخَطَأِ فِيمَا يَرْوِيهِ، وَلَا هُوَ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ، أَيْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ تَعَمُّدُ الْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ وَلَا سَبَبٌ آخَرُ مُفَسِّقٌ، وَيَكُونُ مَتْنُ الْحَدِيثِ مَعَ ذَلِكَ قَدْ عُرِفَ بِأَنْ رُوِيَ مِثْلُهُ أَوْ نَحْوُهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ أَوْ أَكْثَرَ حَتَّى اعْتَضَدَ بِمُتَابَعَةِ مَنْ تَابَعَ رَاوِيَهُ عَلَى مِثْلِهِ، أَوْ بِمَا لَهُ مِنْ شَاهِدٍ، وَهُوَ وُرُودُ حَدِيثٍ آخَرَ بِنَحْوِهِ، فَيَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ

شَاذًّا وَمُنْكَرًا، وَكَلَامُ التِّرْمِذِيِّ عَلَى هَذَا الْقِسْمِ يَتَنَزَّلُ))[٩٧]. ويقصد ابن الصلاح أن الحسن عند الترمذي هو الحسن لغيره عند علماء المصطلح المتأخرين، فقال: ((وَكَأَنَّ التِّرْمِذِيَّ ذَكَرَ أَحَدَ نَوْعَيِ الْحَسَنِ، وَذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ النَّوْعَ الْآخَرَ))[٩٨].

٢- **الدكتور نور الدين عتر:**

وممن ذهب إلى أن الحسن عند الترمذي هو الحسن لغيره الدكتور نور الدين عتر؛ لذا نجده يقول: ((الحسن لغيره هو الذي ترقى إلى درجة الحسن بالتقوية، وهذا النوع هو المقصود في الأصل عند الإمام الترمذي من قوله "حديث حسن"))[٩٩] .

ثم شرع العتر بشرح كلام الإمام الترمذي في تعريف الحسن، وقال: ((والحاصل أن الحسن لغيره الذي فيه ضعف غير شديد كأن يكون راويه ضعيفاً لا ينزل عن رتبة من يعتبر به، أو مدلساً لم يصرح بالسماع، أو كان سنده منقطعاً، وكل ذلك مشروط بأمرين: أن لا يكون الحديث شاذاً، وأن يروى من وجه آخر مثله، أو أقوى منه بلفظه أو بمعناه. وإذا أطلق الترمذي قول: "حديث حسن"؛ فإن الأصل فيه أن يراد به هذا)).[١٠٠]

ثم قال العتر: ((الحديث الحسن لغيره حجة يُعمل به أيضاً عند جماهير العلماء من المحدثين والأصوليين وغيره))[١٠١] .

وهذا الكلام للعتر هو خلاصة ما ذكره في كتابه عن الإمام الترمذي[١٠٢]، حيث يقول: ((فالترمذي إذاً يوافق المحدثين في تسمية الحسن، لكن يخالفهم في التمييز بين نوعيه، فإذا أطلق كلمة "حسن" من غير صفة أو قرينة أخرى فمراده الحسن لغيره، أما المحدثون فيريدون الحسن لذاته، وإذا أراد (الترمذي) الحسن لذاته أشعر في حكمه بتفرد هذا السند)).[١٠٣]؛ أي يقول: حسن غريب.

٣- **الباحث عبد الرحمن صالح محي الدين**

إلى نحو هذا ذهب الباحث عبد الرحمن صالح محي الدين في رسالته العلمية الموسومة: "الأحاديث التي حسّنها الترمذي، وانفرد بإخراجها، مما قال فيه حسن"، وهي رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ودرس فيها (٥٦) حديثاً، وتوصل إلى نحو رأي العتر، ولم أستطع الوقوف عليها [١٠٤].

الرأي الثاني: أن متن الحديث الحسن في دائرة المقبول مطلقاً، سواء أكان لذاته، أم بمتابعاته، أم بشواهده مع التوسع في مفهوم الشواهد؛ إذ يُعد من الشواهد عندهم أن يكون لمعنى الحديث العام أصل في الشرع، ولعلّ ممن تبنى هذا الرأي ابن رجب الحنبلي (٧٩٥ هـ):

فمَن تتبعَ كلام ابن رجب في تحسين الترمذي؛ يَفهم من كلامه أن الترمذي يحسّن الضعيف إذا كان معناه صحيحاً.

فيشمل بالحسن عند الترمذي دائرةً واسعة من الحديث، على أن لا يكون متروكاً، ولا شاذّاً مخالفاً لما صحَّ عن النبي ﷺ، لكنه يرى أنَّ الترمذي يتوسّع في ترقية الحديث بالشواهد، فلو كان الحديث ضعيفاً لكن لمعناه ما يشهد له؛ فإنه يحسّنه، قال ابن رجب: ((وأما الحديث الحسن فقد بيّن الترمذي مراده بالحسن، وهو ما كان حسن الإسناد، وفسّر حسن الإسناد: بأن لا يكون في إسناده متهم بالكذب، ولا يكون شاذاً، ويروى من غير وجه نحوه، فكل حديث كان (كذلك) فهو عنده حديث حسن.

وقد تقدم أن الرواة منهم من يتهم بالكذب، ومنهم من يغلب على حديثه الوهم والغلط، ومنهم الثقة الذي يقلّ غلطه، ومنهم الثقة الذي يكثر غلطه.

فعلى ما ذكره الترمذي: كلما كان في إسناده متهم فليس بحسن، وما عداه فهو حسن، بشرط أن لا يكون شاذاً.

والظاهر أنه أراد بالشاذ ما قاله الشافعي، وهو أن يروي الثقات عن النبي ﷺ خلافه. وبشرط أن يروى نحوه من غير وجه، يعني أن يروى معنى ذلك الحديث من وجوه أخر عن النبي ﷺ بغير ذلك الإسناد.

فعلى هذا؛ الحديث الذي يرويه الثقة العدل، ومن كثر غلطه، ومن يغلب على حديثه الوهم إذا لم يكن أحد منهم متهماً؛ كله حسن، بشرط أن لا يكون شاذاً مخالفاً للأحاديث الصحيحة، وبشرط أن يكون معناه قد روي من وجوه متعددة.

فإن كان مع ذلك من رواية الثقات العدول الحفاظ، فالحديث حينئذ "حسن صحيح".وإن كان مع ذلك من رواية غيرهم من أهل الصدق، الذين في حديثهم وهم وغلط، إما كثير، أو غالب عليهم؛ فهو حسن، ولو لم يرو لفظه إلا من ذلك الوجه؛ لأن المعتَبَر أن يروى معناه من غير وجه، لا نفس لفظه))[١٠٥].

ثم عقب ابن رجب: ((وبمعنى هذا الذي ذكرناه فسَّر ابن الصلاح كلام الترمذي في معنى الحسن، غير أنه زاد: أن لا يكون من رواية مغفل كثير الخطأ. وهذا (لا) يدل عليه كلام الترمذي، لأنه إنما اعتبر أن لا يكون راويه متهماً فقط. لكن قد يؤخذ مما ذكره الترمذي قبل هذا، أن من كان مغفلاً كثير الخطأ، لا يحتج بحديثه ولا يشتغل بالرواية عنه عند الأكثرين))[١٠٦].

وقال ابن رجب الحنبلي: ((وكان الإمام أحمد يحتج بالضعيف الذي لم يرد خلافه، ومراده بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن))[١٠٧].

وقريب من هذا الرأي ما رجحه **الدكتور خالد بن منصور الدريس:**

إذ يرى أن الأصل عند الترمذي هو الاحتجاج بما يحسنه، وأن غالب ما حسنه قوي المتن، ولا يمنع من وجود الضعف في سند كثير منها[١٠٨].

وذكر في سياق حديثه عن انتقادات تعريف الحسن عند الترمذي أنَّ (٥٦.٥ %) مما حسّنه الترمذي أسانيدها ضعيفة لذاتها.

وقال: إنَّه وجد (١٩٪) مِن الأحاديث التي قال فيها: (حسن) لا مغمز فيها إلا وجود بعض الرواة من أهل الصدق ممن خف ضبطهم. وإنَّ (٢٨.١٪) ممن قال فيهم: (حسن غريب) كذلك[١٠٩].

وذكر الدريس في سياق آخر: أنه بلغ عدد أحاديث مصطلح (حسن) (٣٨٢)[١١٠]، وأنَّ (١٩ %) مما قال فيه الترمذي: (حسن) حسن لذاته، وعددها (٧٣ حديثاً).

وأنَّ (٢٩٢) حديث أي ثلاثة أرباع ما حسّنه أو يقارب (٧٥٪)؛ إما صحيحة وحسنة لذاتها، أو لها شواهد صحيحة أو حسنة لذاتها[١١١].

وما ذكره الدريس أن ما حسّنه الترمذي، وهو من الضعيف المعتضد بمثله (٤٠ حديث)[١١٢]، بعضها في الأحكام، وبعضها في الرقائق. وذكر أنَّ (٧٠٪) مِن الأحاديث التي حسَّنها الترمذي مما أخرجه ابن حبان[١١٣].

الرأي الثالث: رأي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ):

يفهم من كلام ابن حجر أن الحسن عند الترمذي في دائرة الضعيف، وأن حكم الترمذي متجه نحو السند، بقطع النظر عن أحوال المتن.

فهو يقصد به ما كان سنده ضعيفاً لكنه ليس شديد الضعف، فإذا وجدنا حديثاً صحيحاً حكم عليه الترمذي بالضعف؛ فإنما يقصد خصوص الطريق، وإذا كان الحديث ضعيفاً وقد حسنه؛ فهذا مراده.

قال ابن حجر: "وأما الترمذي فلم يقصد التعريف بالأنواع المذكورة عند أهل الحديث، بدليل أنه لم يعرّف بالصحيح ولا بالضعيف، بل ولا بالحسن المتفق على كونه حسناً، بل المعرّف به عنده وهو حديث المستور – على ما فهمه المصنف [١١٤]– لا يعدّه كثير من أهل الحديث من قبيل الحسن، وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالغلط والخطأ وحديث المختلط بعد اختلاطه والمدلس إذا عنعن وما في إسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي:

١– أن لا يكون فيهم من يتهم بالكذب.

٢- ولا يكون الإسناد شاذاً.

٣- وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعداً، وليس كلها في المرتبة على حد السواء؛ بل بعضها أقوى من بعض، ومما يقوي هذا ويعضده أنه لم يتعرض لمشروطية اتصال الإسناد أصلًا، بل أطلق ذلك؛ فلهذا وصف كثيراً من الأحاديث المنقطعة بكونها حساناً"[١١٥].

والذي يتضح من كلام ابن حجر أنَّه يرى أن الحسن عند الترمذي في دائرة الاعتبار، وليس الاختبار؛ فضلاً عن الاحتجاج، بينما كان رأي ابن الصلاح أنه الحسن لغيره وأنه يدخل في دائرة الاختبار التي تجعله ملحقاً بدائرة الاحتجاج[١١٦]. ثم أخذ ابن حجر يدلل على رأيه بذكر أمثلة لما حسّنه الترمذي مما كان سنده ضعيفاً لأسباب مختلفة، وأنه مع ذلك يعتبر بمتنه لوجوه أخر؛ فذكر نماذج لما كان ضعف السند بسبب راويه الضعيف السيء الحفظ، وما كان سببه الرواية عن المختلط بعد اختلاطه، وما كان سبب ضعفه الرواية عن مدلس وقد عنعن، وما كان منقطع الإسناد[١١٧].

ثم قال ابن حجر: "وإذا تقرر ذلك كان من رأيه - أي الترمذي - أن جميع ذلك إذا اعتضد لمجيئه من وجه آخر أو أكثر نزل منزلة الحسن احتمل ألا يوافقه غيره على هذا الرأي، أو يبادر للإنكار عليه إذا وصف حديث الراوي الضعيف أو ما إسناده منقطع بكونه حسناً؛ فاحتاج إلى التنبيه على اجتهاده في ذلك وأفصح عن مقصده فيه، ولهذا أطلق الحسن لمَّا عرَّف به؛ فلم يقيده بغرابة ولا غيرها، ونسبه إلى نفسه ومن يرى رأيه؛ فقال: "عندنا كل حديث" إلى آخر كلامه الذي ساقه شيخنا بلفظه"[١١٨].

فالذي يفهم من كلام ابن حجر أنه لاحظ الضعف في أسانيد الترمذي التي يحسنها، لكنه لا يمنع أن يكون المتن تقوّى لوجه آخر، إلا أن الذي تميز به ابن حجر عن رأي ابن رجب أن ابن حجر يقر أن نقد الترمذي موجه للسند ابتداءً، ثم ينظر في شأن الحكم النهائي على الحديث ككل أو على المتن.

الرأي الرابع: أن الترمذي قصد الحسن الاصطلاحي، لكنه متساهل في الأحكام، ولا ينبغي الاعتماد عليها، وهذا ما يستفاد من كلام بعض أهل العلم، ومنهم:

١- شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ):

١- قال الذهبي في ترجمة يحيى بن يمان العجلي الكوفي: ((عن حجاج بن أرطاة، عن عطاء، عن ابن عباس أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً فأسرج له سراج؛ حسنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه، فلا يغترّ بتحسين الترمذي، **فعند المحاققة غالبها ضعاف**))[١١٩].

فالذهبي يصدر حكماً عاماً على أغلب ما حسنه الترمذي، فيقول: "فلا يغتر بتحسينه"؛ ومعنى هذا أنه فهم من تحسين الترمذي الحسن الاصطلاحي؛ أي المقبول، ثم نقده، ولولا ذلك لما نقده هذا النقد.

٢- قال الذهبي في ترجمة محمد بن الحسن بن أبي يزيد، بعد أن ساق له أحاديث: ((حسنه الترمذي فلم يحسن))[١٢٠].

٣- قال الذهبي في ترجمة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد المزني المدني: ((قال ابن معين: ليس بشيء، وقال الشافعي وأبو داود: ركن من أركان الكذب، وضرب أحمد على حديثه، وقال الدارقطني وغيره: متروك، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن حبان: له عن أبيه، عن جده نسخة موضوعة، وأما الترمذي فروى من حديثه: الصلح جائز بين المسلمين، وصححه، **فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي**))[١٢١]. فيلاحظ قوله: (فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي)، ولو وجه النقد لخصوص الحديث لكن أولى.

٢- الشيخ أحمد شاكر (١٣٧٧ هـ):

ورأيت الشيخ أحمد شاكر يؤكد على عدم الاعتماد على تحسين الترمذي؛ مما يعني أنه فهم من تحسينه التحسين الاصطلاحي، وأنه متساهل؛ فقد علق على حديث ابن عباس: ((قُلْتُ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: مَا حَمَلَكُمْ عَلَى أَنْ عَمَدْتُمْ إِلَى الْأَنْفَالِ وَهِيَ مِنَ الْمَثَانِي، وَإِلَى بَرَاءَةٌ، وَهِيَ مِنَ الْمِئِينَ، فَقَرَنْتُمْ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ تَكْتُبُوا - قَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ: بَيْنَهُمَا - سَطْرًا: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ،...الحديث))، قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على "المسند": فهذا يزيد الفارسي الذي انفرد برواية هذا الحديث يكاد يكون مجهولاً...إلى أن قال الشيخ شاكر: ((وهذا يكاد يوافق ما ذهبنا إليه، فلا عبرة بعد هذا كُلِّه في هذا الموضع بتحسين الترمذي، ولا بتصحيح الحاكم، ولا بموافقة الذهبي، وإنما العبرةُ للحُجَّة والدليل، والحمد لله على التوفيق))[١٢٢]. ونقل ذلك الشيخ شعيب الأرنؤوط وأقره في تحقيقه للمسند[١٢٣].

٣- محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠ هـ):

كما لا حظتُ أن الشيخ الألباني يخطِّئ الترمذي في مواطن؛ مما يدل أنّه فهم من تحسين الترمذي أنه في دائرة المقبول. قال الألباني بعد نقد حديث: ((ومن ذلك تعلم ما فى تحسين الترمذي للحديث من تساهل, وإن تبعه عليه العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى, فإنه - عندي - من المتساهلين فى التوثيق والتصحيح، فإن قيل: لعلّ الترمذى إنما حسّنه لشواهده, لا لذاته؟ قلت: ذلك محتمل))[١٢٤].

وقال الألباني: ((وأما تحسين الترمذي له فلا حجة فيه بعد قيام المانع من تحسين الحديث، والترمذي متساهل في التصحيح والتحسين))[١٢٥]. فالواضح أنَّ الألباني ما حكم على الترمذي بالتساهل إلا لأنه يرى أن مقصوده من الحسن ما كان في دائرة المقبول.

٤- الشيخ شعيب الأرنؤوط (ت ١٤٣٨هـ):

وممن لاحظتهم يخطئون الترمذي في تحسينه: الشيخ شعيب؛ إذ علّق الشيخ شعيب على حديث كَثِير بْن عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ: "أَقْطَعَ بِلالَ بْنَ الْحَارِثِ الْمُزَنِيَّ مَعَادِنَ الْقَبَلِيَّةِ ...". قال الشيخ شعيب: ((قال الذهبي في "الميزان" ٣/٤٠٧: فلهذا لا يعتمد العلماءُ على تصحيح الترمذي، وقد حاول بعضهم أن يعتذر عن الترمذي بأنه إنما صححه لما أيَّده من الشواهد، والذي أراه أن الترمذي حسنه تبعاً لأستاذه البخاري في تحسين كثير بن عبد الله، وصححه للشواهد التي عضدته))[١٢٦]. فهذا يدل أن الشيخ شعيب فَهِمَ من مراد الترمذي بالتحسين التحسين الاصطلاحي؛ فنقده.

٥- الباحث أسامة نمر:

ورغم أن الباحث أسامة نمر عبد القادر، لم يجزم بمراد الترمذي؛ إلا إنه ذهب إلى أن الترمذي متساهل؛ مما يعني أنه فهم من مصطلحه "حسن" أنه يريد المعنى الاصطلاحي عند المتأخرين؛ ولذا نقده ونعته بالتساهل؛ ففي رسالته الموسومة: "مصطلح حسن غريب، دراسة استقرائية تطبيقية"، وهي رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الأردنية ١٩٩٥م، وقد خصصها لمصطلح (حسن غريب)، وقد اطلعت عليها، ورأى الباحث أنّ الأحاديث التي قال فيها الترمذي: "حسن غريب" بعضها كان ضعيفاً، وبعضها كان حسناً، وبعضها كان صحيحاً، وفي نظره فإن قول الترمذي: (حسن، أو حسن غريب)؛ لا يختلف في الحكم من حيث الرتبة، ويرى أن الترمذي متساهلٌ[١٢٧].

فَوِفْقَ الآراء السابقة يتبيَّن أنَّ بعض أهل العلم تعاملوا مع تحسين الترمذي على أنه من باب الحديث المقبول عنده، أو الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين، ولكنهم لمّا رأوا أن كثيراً منها لا يُسلّم له فيها وصفوه بالتساهل، فهل نقدهم للترمذي في محله؟ أم أن الترمذي لم يقصد الحسن الاصطلاحي؟ هذا مما سنحاول البت فيه.

الرأي الخامس: رأي الدكتور عداب الحمش:

للدكتور الحمش كلام متشعب في مفهوم الحسن عند الترمذي؛ فهو تارة يراه في دائرة القبول في حده الأدنى، وتارة في دائرة القبول لكن لاعتبارات متعددة، وتارة لا يرى أن الترمذي عرفه تعريفاً حدياً أصولياً، فبعد أن نقل رأي ابن رجب وابن حجر[١٢٨]؛ قال: "إن هذه النتائج التي قررها ابن رجب وابن حجر لم تعتمد الاستقراء ..."، ثم يقول: "يبدو لي أنّ الترمذي حيث عرَّف

الحسن عرَّفه بحده الأدنى وليس بحده الأعلى، فأقل أحوال الحسن عنده أن تتحقق فيه ثلاثة شروط:

١. أن لا يكون راويه متهماً بالكذب أو الوضع.
٢. أن لا يكون الحديث شاذاً مخالفاً لما هو أصح منه –سنداً أو متناً–، وليس متناً فقط، كما رجح ابن رجب.
٣. أن يأتي من طريق آخر دون مدار الحديث يقوي من به ضعف بالسند الآخر، أما صرف ذلك إلى المتن فغير صحيح أبداً، وقد رأيت الترمذي لا يعتمد على الشواهد في تصحيح الأحاديث كثيراً، وإنما يعتمد المتابعات"[١٢٩].

ثم عقد الدكتور عداب الحمش عنواناً: ((تتبع صنيع الترمذي في إطلاق مصطلح حسن))، واستعرض بعض الأمثلة، ثم قال: "إن هذه الأمثلة توضح أن إطلاق الترمذي مصطلح حسن ليس إطلاقاً حدياً أصولياً كما يحاول بعض الناس فهمه"[١٣٠] .

وعلق على أحد الأحاديث قائلاً: "فالترمذي يرى الرواة اختلفوا في سند هذا الحديث، وبالتتبع وجدته يحسّن الحديث إذا اختلف فيه الرواة الثقات ولا يصحح"[١٣١].

وأورد مثالاً آخر حسنه الترمذي وهو منقطع، وعلق عليه المباركفوري: "الظاهر أنه حسنه لشواهده، وقد بيّنا أنّ الترمذي قد يُحسن حديثاً مع ضعف الإسناد للشواهد". انتهى كلام المباركفوري، وعلق الدكتور عداب: "... أن الترمذي حسنه لأن الحديث المعني متوارث في آل البيت"[١٣٢].

وخلاصة ما يفهم من كلام الدكتور عداب أنه يرى أن الحسن عند الترمذي في دائرة القبول في حده الأدنى، لكن لاعتبارات متعددة.

الفرق الدقيق بين الآراء السابقة:

يلاحظ أنَّ الرأي الأول يعتبر الحسن عند الترمذي هو الضعيف الذي تقوّى بالمتابعات، بينما الرأي الثاني رأي ابن رجب أنه الضعيف الذي يتقوى بالمتابعات أو الشواهد، ولو بالمعنى الأعم بأن يكون له أصل في الشريعة، بينما الرأي الثالث رأي ابن حجر أنه الضعيف ضعفاً لا ينزل إلى درجة الترك، وأن المقصود به خصوص السند، فإن تقوّى الحديث (المتن) فيأخذ حكمه المناسب؛ فلربما حكم على سند أنه حسن؛ لضعف في سنده، وإن كان المتن قد يصح أو يرتقي من طرق أخرى، فإن لم يتقو فهو في مرتبة الاعتبار، ليس إلا.

المطلب الثالث

الرأي الراجح

وأمام هذا الاختلاف العميق بين العلماء في مفهوم (الحسن) عند الإمام الترمذي؛ سأحاول بيان الرأي من خلال مناقشة آراء العلماء في ذلك، وبيان الراجح.

وجدنا أنَّ آراء العلماء في فهم مصطلح (حديث حسن) انقسمت إلى خمسة آراء، ويمكن إجمالها في ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: أنَّه في دائرة المقبول (بقطع النظر إن كان لغيره، أو لذاته، أو صحيحاً بالمتابعات أو بالشواهد أو بما له أصلٌ، وسواءً أكان في حده الأدنى أو الأعلى).

الاتجاه الثاني: أنَّه في دائرة الحسن، ولكنَّ الإمام الترمذي متساهل فلا يُعتَمدُ عليه.

الاتجاه الثالث: أنَّ كلام الإمام الترمذي منصبٌ على نقد سندٍ بعينه، وأنَّ فيه الضعيف والمنقطع مما لم ينزل إلى مرتبة الترك، ولا يمنع هذا أن يكون بعضه قد ارتقى متنُه وتقوَّى بالشواهد أو المتابعات أو بما له أصل، وليس في جميعها، لكنَّ الترمذي إنما يقصد نقد السند ابتداءً.

وإذا تقرر هذا؛ فإننا يمكن أن نناقش الاتجاهين: الأول والثاني؛ ببيان أنهم إنّما نظروا إلى الأحاديث التي حسَّنها الإمام الترمذي نظرةً شموليةً، فوجدوا كما قرر الدريس وغيره من الباحثين أنَّ فيها الضعيف والحسن والصحيح، ولكنَّنا إذا نظرنا إلى نسبة الضعيف في تلك الأحاديث مع الأخذ بعين النظر تتبع المتابعات أو الشواهد؛ فسنجدها نسبةً كبيرة، إذ رأينا أنَّ الدريس يرى أن (٥٦.٥ %) أسانيدها ضعيفة لذاتها، وأنَّ (١٩٪) مِن الأحاديث التي قال فيها: (حسن). لا مغمز فيها إلا وجود بعض الرواة من أهل الصدق ممن خف ضبطهم. و(٢٨.١٪) ممن قال فيهم: (حسن غريب) كذلك[١٣٣].حتى حملتْ بعض أهل العلم على اتهامه بالتساهل.

وأمام كثرة الأحاديث التي انتُقِدَ حكم الترمذي فيها؛ فإنه يَبعُدُ أنْ يكون الإمام الترمذي يخفى عليه أحكام هذه الأحاديث الضعيفة بهذه النسبة الكبيرة، وقد رجعتُ إلى منهج دراسة الدريس للأحاديث فوجدته يصدر الحكم النهائي على الحديث الذي حسَّنه الإمام الترمذي باعتبار ما للمتن من شواهد أو متابعات، وليس لخصوصية السند، ومن ثمَّ يحاكم الإمام الترمذي إلى ذلك.

فإذ يبعد أن يكون لدى الإمام الترمذي هذا التنوع الكبير في المصطلح الواحد؛ فمرةً يكون ضعيفاً، ومرةً حسناً، ومرةً صحيحاً، وإذ يَبعُد أنْ يكون الإمام الترمذي عنده هذه الأخطاء الكثيرة؛ فلا مناص من إعادة النظر في منهج فهم مصطلح الترمذي ومحاكمته.

كما أنَّ هذه الآراء التي رأت أنّ مصطلح "حسن" يعني القبول؛ حاكمتْ الترمذي إلى مصطلحات الأئمة الأخرين، ولم يتوقفوا عند اعتبارات عدة في فهم كلام الترمذي، وهي:

١. قوله: (أردنا حسن إسناده)، وقد بيَّنتُ أنَّه يقصد خصوص السند حقاً.

٢. قوله: (عندنا)، وقد رجَّحت أنَّه مصطلحٌ خاصٌ عنده.

٣. النظر إلى عنوان كتابه، كما سبق وبينته، وأنَّه: (الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل)[١٣٤].

وهذا يقتضي أنّ كتابَهُ كتاب تعليل، والعلل إنما تبحث في خصوصيات كلّ سندٍ أو طريقٍ؛ بل كلّ راوٍ، قبل الحكم على حديثٍ ما.

إنَّ كل هذا يقتضي لمن يريد فهمَ مصطلح الإمام الترمذي بدقة أنْ يوجِّه النقدَ إلى خصوص السند الذي تكلَّم عليه الإمام الترمذي، وهذا ما نلمسه بكلام ابن حجر؛ إذ بيّن أنَّ في أسانيده من هو موصوفٌ بسوء الحفظ، والضعف، والانقطاع، والتدليس؛ ولا يمكن أن يخفى كل ذلك على الإمام الترمذي.

ولعلَّ الإمام الترمذي أراد بهذا أن يبين أمرين:

الأمر الأول: نقد هذه الأسانيد وبيان أحوالها.

الأمر الثاني: أن يفتح الباب لإمكان اعتماد كثيرٍ منها إذا ما عضدت بالمتابعات والشواهد.

الرأي الراجح:

لعلَّ الأقرب إلى الصواب هو الاتجاه الثالث، وأن كلام الإمام الترمذي منصبٌ على نقد سندٍ بعينه، ومن ثمّ قد يكون فيه الضعيف والمنقطع مما لم ينزل إلى مرتبة الترك، ولا يمنع هذا أن يكون بعضه قد ارتقى متنُه وتقوَّى بالشواهد أو المتابعات أو بما له أصل، وليس في جميعها، لكنَّ الترمذي إنما يقصد نقد السند ابتداءً، فإن لم تتقوَ؛ فهي باقية على الحكم الذي أطلقه في السند، وهو الاعتبار، ولا يعكِّر على هذا أنْ نجد بعض الأسانيد التي نزلتْ إلى مرتبة الترك وحسَّنها، وهي قليلةٌ جداً كما أشار إلى بعضها الذهبي.

والخلاصة: لا مناص من أنَّ مراد الإمام الترمذي بِـ (حديث حسن) أنَّه أراد خصوصية السند ابتداءً، وأنَّه في مرتبة الاعتبار، وأنَّ نقده موجَّه لحال هذا الإسناد.

ومع ذلك جعلَ له شروطاً ثلاثة، مضمونها:

ألّا يكون شديد الضعفِ، ولا يكون شاذاً، ويروى من غير وجه. فهذا غاية الدّقة والحذر عند الإمام الترمذي، فهو رغمَ هذه الشروط لم يجعله صحيحاً أو مقبولاً؛ بل قال: (حسن)؛ أي ما يتعلّق بهذا السند، وأنّه يبقى في دائرة الاعتبار.

وكنتُ في أصلِ الدّراسة قمتُ بالعديد مِن النماذج التطبيقية، ضاقَ بها القدر المسموح بهِ مِن الصفحات في الأبحاث، وأكتفي بإيراد خُلاصةِ تلك الدراسة:

نتائج دراسة النماذج:

ويستخلص من دراسة هذه النماذج كلها ما يأتي:

١- وجدتُ في بعضها راوٍ ضعيف، أو متكلم فيه، أو مجهول، وهو مدارُ الروايةِ، وروى ما يخالف الأصح كما في النموذج الأول: حديث رقم (٣٣ في السنن)، والنموذج الثاني: حديث رقم: (٦٤ في السنن)، والنموذج الثالث: حديث رقم: (٦٦، في السنن)، والنموذج الرابع: حديث رقم: (٩٨، في السنن)، والنموذج الخامس: حديث رقم: (١٥٥، في السنن)، (ويمكن أن يكون منها النموذج السابع: حديث رقم: (١٧٦)، في السنن؛ إذا لاحظنا حال عبدالله بن الصامت).

٢- ووجدتُ منها ما هو من رواية صدوق اختلط وأتى بزيادةٍ مخالفاً الصحيحَ (النموذج الثامن: حديث رقم: (١٨٤)، في السنن).

٣- وفي بعضها تفرد مَن لا يحتمل تفرده في أمرٍ مختَلفٍ فيه (النموذج التاسع: حديث رقم: (٢٢٠، في السنن)).

٤- ووجدتُ في بعضها علة الاختلاف على الراوي، مع مخالفة الأصحّ (النموذج العاشر: حديث رقم: (٢٣٠)، في السنن).

٥- كما رأيتُ أنّ بعضها مما صححه بعض أهل العلم، لكن الترمذي حكم على طريق معلولٍ لذاته فأراد سنداً خاصاً (النموذجين السادس (رقم: ١٦٩، في السنن)، والسابع (١٧٦، في السنن)).

الخاتمة

بعد هذه الدراسة – الموجزة – يمكننا أن نخرج بجملةٍ من النتائج في مفهوم ودلالة مصطلح الإمام الترمذي ((حسن)):

أولاً: انقسمت آراء العلماء في مفهوم مصطلح ((حسن)) إلى خمسة آراءٍ:

الرأي **الأول:** يرى أن الحسن عند الترمذي هو الحسن لغيره عند المحدثين، وهو ما ذهب إليه ابن الصلاح، وتابعه نور الدين العتر.

الرأي **الثاني:** أن الحسن عند الترمذي في دائرة المقبول بالمعنى العام، فقد يكون ضعيف السند، لكن يرتقي بالمتابعات أو الشواهد أو ما هو أعم من ذلك مما له أصل في الشريعة، أي أن الترمذي يحسّن الضعيف إذا كان معناه صحيحاً، وهو رأي ابن رجب، ونحوه رأي الدريس.

والفرق بين الرأي الأول والثاني: أنّ الأول يشترط وجودَ التقوية بالمتابعات، وحسب، بينما يرى الثاني أنّ التقوية ربما كانتْ بالشواهد، أو بدلالات النصوص العامة.

الرأي **الثالث:** أن الحسن في دائرة الضعيف، وأن حكم الترمذي متجه نحو السند، بقطع النظر عن أحوال المتن، وهذا ما يُفهم من كلام ابن حجر.

الرأي **الرابع:** أن الترمذي يقصد بالحسن ما كان في دائرة المقبول، لكنه متساهل لا يعتمد عليه، وإلى نحو هذا ذهب الذهبي والألباني وأحمد شاكر وشعيب الأرنؤوط.

الرأي **الخامس:** من يرى أنه من أدنى درجات القبول، لكنه ليس تعريفاً حدياً أصولياً، والقبول عند الترمذي لاعتبارات شتى غير منضبطة، وهو ما ذهب إليه عداب الحمش.

ثانياً: لعلَّ قولَ ابن حجر أقرب هذه الآراء إلى واقع سنن الترمذي؛ فقد ترجَّح لدي أنَّه يقصد (بِالحسن) أنه حديثٌ في دائرة الاعتبار؛ (أي ضعيفٌ يقبل التقوية إنْ وجدَ المقوي، ويستأنس به في الفضائل) وقد بيَّنتُ أنَّ الاعتبار هي المرتبة الثالثة من بين أربع مراتب للحديث؛ فالأولى: هي مرتبة الاحتجاج، وموضوعها الحديث الصحيح، والثانية: الاختبار، وموضوعها الحديث الحسن عند المتأخرين، والثالثة: الاعتبار، وموضوعها الحديث الضعيف الذي لا يترك، والرابعة: الترك، فلا يتقو حديث هذه المرتبة.

ثالثاً: ترجَّح للباحث أنَّ الترمذي يقصد الحكم على خصوصية السند ابتداءً؛ بدليل قوله: ((إنما أردنا حسن إسناده))، وهذا ما يؤكّده استقراء العديد من النماذج، ثم قد يكون أصل الحديث صحيحاً فيأخذ حكمه الكلي، فإن لم يتقو فيبقى في دائرة الاعتيار.

رابعاً: وقف الباحث مع مراد الترمذي بقوله: "ولا يكون شاذاً" وترجح لديه أنه يقصد ألا يكون الحديث مخالفاً من كل وجه، فلو خالف من كل وجه يكون مردوداً قطعاً لا يحتمل تقويةً، أما إذا كانَ ليس مخالفاً من كل وجه فلو كان فيه ضعف؛ فيقبل النظر والتقويم، ومثاله: حديث (الماء طهور لا ينجسه شيء)، حكم عليه أنه حسن، كما مرَّ، وهو مخالف لبعض النصوص؛ لكن يحتمل القبول من حيث أنَّه إذا كان كثيراً أو جارياً.

خامساً: ووقف الباحث مع قول الترمذي: "ويروى من غير وجه نحو ذلك"، وترجح لدى الباحث أنَّه يطلق ذلك سواءً أكان التعدد في أصل السند، أو بعد المدار في طبقة تالية، أو روي معنى الحديث من طرقٍ أخرى، والنماذج التي ذكرناها تشير إلى هذا.

سادساً: يرى الباحث أنَّ الترمذي لم ينص على شرط الاتصال وانتفاء العلة في تعريفه للحسن؛ فَلِأنَّ مصطلح ((حسن)) كما تبين لا ينافي وجود ضعفٍ في السند أو علةٍ؛ لكنه يبقى في دائرة إمكان التقوية أو النظر.

سابعاً: تركَّزت الدراسة على دراسة مصطلح ((حسن))؛ لكنني أود أن ألفتَ النظر بإيجاز إلى دلالة مصطلح (حسن غريب) عند الترمذي، مع كون هذا المصطلح ليس من صلب دراستي، وأنَّ هذا المصطلح أيضاً يقصد به مرتبةَ الاعتبار وما يتّصل بخصوص السند، مع لفت نظرٍ إلى علّةٍ في الحديث، أو في بعض طرقه، أو في بعض ألفاظه؛ تتصل بالغرابة، فهو إمَّا يقصدُ تفرداً في السند، أو أنَّه حديثٌ تعددت طرقه لكن في أحد طرقهِ غرابةٌ من زيادةٍ في السند

أو المتن أو لحالِ الإسناد؛ أي روي من أوجه معروفة، ثم روي من طريقٍ فيها غرابة أو تفرد، وقد أشار الترمذي إلى هذه المعاني في خاتمة سننه[١٣٥].

هذا ما يسَّره الله لي في هذا البحثِ، وأسأله سبحانه أنْ يتقبَّله بقبولٍ حسن، كما أرجو من إخواني أهل العلم والفضل التسديد والنصح.

والله الموفِّـق

الهوامش

---

(١) محمد بن أحمد الذهبي، (ت: ٧٤٨هـ/١٣٤٨م)، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤١٢ هـ، (ط٢)، ص٨٢.

(٢) سأذكر نماذج من ذلك في المطلب الثاني.

(٣) نور الدين العتر، **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين**، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨، (ط٢).

(٤) عداب محمود الحمش، **الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع**، عمان، دار الفتح، ٢٠٠٣م، (ط١)، ج١، ص٤٠١.

(٥) ينظر: الحمش، **الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع**، ج١، ص٥٢.

(٦) أسامة نمر عبد القادر، **مصطلح حسن غريب، دراسة استقرائية تطبيقية**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م، ص٢٢٧.

(٧) إيهاب طالب النتشة، **أحاديث الصحيحين التي حسنها الترمذي**، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، عمان، ٢٠١٦، دار المبادرة، ٢٠١٩م، (ط١)، ص٣٩٤.

(٨) عمر فلاتة، الحديث الحسن مطلقًا ومقيدًا عند الإمام الترمذي، **مجلة جامعة طيبة**، جامعة طيبة، السنة الأولى، العدد٢، ٢٠٠٥م، ص ١٠٣ فما بعد.

(٩) النتشة، **أحاديث الصحيحين التي حسنها الترمذي**، ص١٤.

(١٠) خالد منصور الدريس، **الحديث الحسن لذاته ولغيره، دراسة استقرائية نقدية**، الرياض، أضواء السلف، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، (ط١)، ج٣، ص١٠٠٥ فما بعد.

(١١) محمد بن عيسى الترمذي، (ت٢٧٩هـ/ ٨٩٢م) **العلل الصغير**، مطبوع في آخر الجامع الكبير له، تحقيق د. بشار عواد، بيروت، دار الجيل، ١٩٩٨م، (ط٢)، ج ٦، ص٢٥٤.

(١٢) محمد بن محمد بن سيد الناس (٧٣٤هـ/ ١٣٣٤م)، **النفح الشذي في شرح سنن الترمذي**، مكتبة العاصمة، الرياض، ١٤٠٩هـ، (ط١)، ج ١، ص٢٠٥.

(١٣) زين الدين عبد الرحيم العراقي، (٨٠٦هـ/ ١٤٠٣م)، **التقييد والإيضاح**، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٩٦٩م، (ط١)، ص٤٥.

(١٤) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م)، **النكت على ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع المدخلي، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٩٨٤م، (ط١)، ج ١، ص٣٩٩.

(١٥) ابن حجر، **النكت على ابن الصلاح**، ج ١، ص٣٨٧-٣٨٨.

(١٦) يقصد بقوله: (المصنِّف): صاحب منظومة ألفية الحديث، وهو العراقي – رحمه الله – .

(١٧) محمد بن عبد الرحمن السخاوي، (ت٩٠٢هـ/ ١٤٩٧م)، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، مكتبة السنة، مصر، ٢٠٠٣م، (ط١)، ج ١، ص٩٠.

(١٨) السابق.

(١٩) ظفر أحمد العثماني التهانوي (ت: 1394هـ/ ١٩٧٤م)، **قواعد في علوم الحديث**، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، عناية سلمان عبدالفتاح، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٧م، (ط١٠) ص١٠٠.

(٢٠) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، (ت٧٩٥هـ/ ١٣٩٣م)، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، الأردن، مكتبة المنار، ١٩٨٧م، (ط١)، ج ٢، ص٦٠٦. لكننا سنلاحظ أنّ ابن رجب ذهب بعد ذلك أنّ الحديثَ مِن مراتب المقبول بالنَّظر لمعناه.

(٢١) النتشة، **الأحاديث التي حسنها الترمذي وهي في الصحيحين أو أحدهما**، ص ٢٩٤.

(٢٢) الدريس، **الحديث الحسن**، ج ٣، ص١٠٧٩.

(٢٣) محمد بن خير الإشبيلي، (٥٧٥هـ/ ١١٨٠م)، **فهرست ابن خير**، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٨م، (ط١)، ص٩٨، و١٦١.

(٢٤) محمد بن عيسى الترمذي، (٢٧٩هـ/ ٨٩٢م)، **السنن**، تحقيق: د.بشار عواد معروف، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في أكل الدجاج، رقم (١٨٢٦).

(٢٥) أخرجه البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب فرض الخمس، باب ومن الدليل على أن الخمس لنوائب المسلمين، رقم (٣١٣٣)، وفي كتاب المغازي، باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن، رقم (٤٣٨٥)، وفي كتاب الذبائح والصيد، باب لحم الدجاج، رقم (٥٥١٨)، وغيرها. ومسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الأيمان، باب نَدب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها، أن يأتي الذي هو خير ويكفِّر عن يمينه، رقم (١٦٤٩). وينظر: النتشة، **أحاديث الصحيحين التي حسنها الترمذي**، ص٨٠.

(٢٦) محمد بن عيسى الترمذي، (٢٧٩هـ/ ٨٩٢م)، **علل الترمذي الكبير**، تحقيق حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى، عمان، (ط١)، ١٩٨٦م، ج ٢، ص٩٦٤.

(٢٧) أحمد بن علي بن حجر، (٨٥٢هـ/ ١٤٤٩م)، **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، المطبعة الحسينية المصرية، ١٣٢٢هـ، (ط١)، ص١٤.

(٢٨) الترمذي، **السنن**، كتاب الزكاة، باب ما جاء في الصدقة عن الميت، رقم (٦٦٩).

(٢٩) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الوصايا، باب إذا وقف أرضاً، رقم (٢٧٧٠).

(٣٠) البخاري، **صحيح البخاري**، الأحاديث رقم (٢٧٥٦، و٢٧٦٢، و٢٧٧٠).

(٣١) وينظر: ابن حجر، **النكت على ابن الصلاح**، ج ١، ص٣٩١-٣٩٢.

(٣٢) الترمذي، **السنن**، كتاب الصيام، بَابُ مَا جَاءَ فِي قَضَاءِ الحَائِضِ الصِّيَامَ دُونَ الصَّلاَةِ، رقم (٧٨٧).

(٣٣) قال ابن حجر في التقريب: ضعيف واختلط بآخرة، ينظر: أحمد بن علي بن حجر، (٨٥٢هـ/ ١٤٤٩م)، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ١٩٨٦م، (ط١)، ترجمة (٤٤١٦).

(٣٤) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الحيض، باب لا تقضي الحائض الصلاة، رقم (٣٢١). ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب قضاء الحائض الصوم دون الصلاة، رقم (٣٣٥).

(٣٥) الترمذي، السنن، كتاب البيوع، باب ما جاء في نهي المسلم أن يدفع الخمر إلى الذمي يبيعها، تحقيق بشار عواد، رقم (١٢٦٣).

(٣٦) ابن حجر، **النكت على ابن الصلاح**، ج ١، ص٣٨٩-٣٩٠.

(٣٧) ينظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الأشربة، بَابُ تَحْرِيمِ تَخْلِيلِ الْخَمْرِ، رقم (١٩٨٣). والترمذي، السنن، كتاب البيوع، باب النهي أن يتخذ الخمر خلاً، رقم (١٢٩٤).

(٣٨) ابن الصلاح، **علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)**، ص٣١.

(٣٩) ابن حجر، **النكت على ابن الصلاح**، ج ١، ص٣٨٧.

(٤٠) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج ٢، ص٦٠٦.

(٤١) ينظر في هذه المراتب: مقدمة صحيح الإمام مسلم، ص٥-٦. و عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم، (ت: ٣٢٧هـ، ٩٣٩م)، **الجرح والتعديل**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٢م، (ط١)، المقدمة ج ١، ص١٠، وما يليها, و ج ٢، ص٣٧، فما بعدها.

(٤٢) إبراهيم بن عمر البقاعي، (ت: ٨٨٥هـ/ ١٤٨٠م)، **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، ٢٠٠٧م، (ط١)، ج ١، ص٢٥٥.

(٤٣) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص٣١.

(٤٤) ابن حجر، **النكت على ابن الصلاح**، ج ١، ص٣٨٧.

(٤٥) الدريس، **الحديث الحسن**، ج ١، ص١٠٨١.

(٤٦) مسلم، صحيح مسلم، المقدمة ص٦.

(٤٧) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، المقدمة، ج ١، ص١٠.

(٤٨) المصدر السابق،ج ٢، ص٣٢.

(٤٩) السابق نفسه، ج ٢، ص٣٨.

(٥٠) السابق،ج ٢، ص٣٧.

(٥١) عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي بن أبي حاتم، (ت٣٢٧هـ/ ٩٣٩م)، **آداب الشافعي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٢٣٣. ومحمد بن عبدالله بن البيع الحاكم، (ت٤٠٥هـ/ ١٠١٥م)، **معرفة علوم الحديث**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٧م، ص١١٩. ولم أقف على هذا النص في كتاب الرسالة للشافعي.

(٥٢) سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، (ت: ٢٧٥هـ/ ٨٨٩م)، **رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه**، تحقيق: محمد الصباغ، الدار العربية، بيروت، بلا تاريخ، ص٢٩.

(٥٣) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص١١٩.

(٥٤) خليل بن عبد الله القزويني، (ت٤٤٦هـ/ ١٠٥٥م)، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، تحقيق: محمد سعيد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ، (ط١)، ج ١، ص١٧٦.

(٥٥) ابن سيد الناس، **النفح الشذي**، ج ١، ص٢٣٨، و٢٤٠،

(٥٦) أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، (ت٧٢٨هـ/ ١٣٢٧م)، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن محمد قاسم، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، ١٩٩٥، ج ١٨، ص٣٩.

(٥٧) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج ١، ص٣٨٤. وابن حجر، **النكت على ابن الصلاح**، ج ١، ص٤٠٦.

(٥٨) البخاري، صحيح البخاري، أبواب تقصير الصلاة، بَابُ مَنْ لَمْ يَتَطَوَّعْ فِي السَّفَرِ دُبُرَ الصَّلاَةِ وَقَبْلَهَا، رقم (١١٠١).

(٥٩) الدريس، **الحديث الحسن**، ج ٣، ص١١٢٠. قلتُ: وقد بيَّنَ الترمذي علّته بعد قوله: (حسن)، فقال: "سمعتُ محمداً (يعني البخاري) يقول: مَا رَوَى ابْنُ أَبِي لَيْلَى حَدِيثًا أَعْجَبَ إِلَيَّ مِنْ هَذَا، وَلاَ أَرْوِي عَنْهُ شَيْئًا".

(٦٠) الترمذي، السنن، ٦٣، و٦٤، وسيأتي تخريجه كاملاً.

(٦١) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، رقم (٣٢٢). ونحوه عن السيدة عائشة رضي الله عنها في **صحيح البخاري**، رقم (٢٦٤، و٣٢٢)، ومسلم رقم (٤٥/٣٢١).

(٦٢) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الغسل، باب هل يدخل الجنب يده في الإناء، رقم (٢٦٤)، والبخاري كتاب الحيض، باب النوم مع الحائض وهي في ثيابها، رقم (٣٢٢). ومسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، رقم (٣٢٢).

(٦٣) ابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص٣١.

(٦٤) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج ٢، ص٦٠٧.

(٦٥) السابق: ج ٢، ص٦٠٦-٦٠٧.

(٦٦)السابق ج ٢، ص٦٠٦.

(٦٧) أحمد شاكر، (ت: ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م)، **الباعث الحثيث**، مطبوع مع اختصار علوم الحديث لابن كثير، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط٢)، ص٣٣.

(٦٨) وينظر: الدريس، **الحديث الحسن**، ج ٣، ص١١٣٤.

(٦٩) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم (٣٢١٨، و٤٧٣١، و٧٤٥٥). والترمذي، **السنن**، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة مريم، رقم (٣١٥٨). جميعاً من طُرق عن عمر بن ذر.

(٧٠) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج ٦، ص١٠٧.

(٧١) ينظر: النتشة، **الأحاديث التي حسنها الترمذي وهي في الصحيحين**، ص١١١.

(٧٢) الترمذي، **السنن**، كتاب الجنائز، باب ما جاء فيمن قتل نفسه لم يصل عليه، رقم (١٠٦٨). هذا، وقد حسّنه الترمذي مع أنه قد أخرجه مسلم أيضاً ومن طريق سماك عن جابر، انظر: **صحيح مسلم**، كتاب الجنائز، باب ترك الصلاة على من قتل نفسه، رقم (٩٧٨).

(٧٣) محمد بن حبان البُستي، (ت: ٣٥٤هـ/ ٩٦٥م)، **الثقات**، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ١٩٧٣م، (ط١)، ج ٤، ص٣٣٩.

(٧٤) محمد بن أحمد الذهبي، (ت: ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م)، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٣م، (ط١)، ج ٢، ص٢٣٣.

(٧٥) ينظر: النتشة، **الأحاديث التي حسنها الترمذي وهي في الصحيحين أو أحدهما**، ص١٦٢.

(٧٦) الترمذي، **السنن**، أبواب الجنائز، بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ، رقم (١٠٦٨).

(٧٧) ابن حجر، **النكت على ابن الصلاح**، ج ١، ص٣٩١-٣٩٢.

(٧٨) الترمذي، السنن، كتاب الصيام، بَابُ مَا جَاءَ فِي قَضَاءِ الحَائِضِ الصِّيَامَ دُونَ الصَّلاَةِ، رقم (٧٨٧).

(٧٩) قال ابن حجر في **التقريب**: ضعيف واختلط بآخرة، ترجمة (٤٤١٦).

(٨٠) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الحيض، باب لا تقضي الحائض الصلاة، رقم (٣٢١). ومسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الحيض، باب قضاء الحائض الصوم دون الصلاة، رقم (٣٣٥).

(٨١) أبو داود السجستاني، **رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه**، ص٢٩.

(٨٢) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص١١٩.

(٨٣) أشار إليها ابن حجر، **النكت**، ج ١، ص٣٨٧، وأجاب عنها.

(٨٤) ابن حجر، **النكت**، ج ١، ص٣٨٧-٣٨٨.

(٨٥) ينظر: الدريس، **الحديث الحسن**، ج ٣، ص١٠٥٧.

(٨٦) ينظر: العراقي، **التقييد والإيضاح**، ص٦١.

(٨٧) ابن الصلاح، **معرفة علوم الحديث**، ص٢٩.

(٨٨) ابن حجر، **النكت**، ج ١، ص٣٨٧.

(٨٩) ينظر: الدريس، **الحديث الحسن**، ج ٣، ص١٠٦١.

(٩٠) محمد بن علي، ابن دقيق العيد، (ت: ٧٠٢هـ/ ١٣٠٢م)، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، دار الكتب العلمية، بيروت، ص١٠.

(٩١) زين الدين عبد الرحيم العراقي، (٨٠٦هـ/ ١٤٠٣م)، **التبصرة والتذكرة في علوم الحديث (ألفية العراقي)**، تحقيق: العربي الفرياطي، دار المنهاج، الرياض، ١٤٢٨هـ، (ط٢)، ج ١، ص٩٨.

(٩٢) ينظر: ابن سيد الناس، **النفح الشذي**، ج ١، ص٤٢٥. والدريس، **الحديث الحسن**، ج ٣، ص١٠٦١.

(٩٣) أحمد بن علي بن حجر، (ت: ٨٥٢هـ، ١٤٤٨م)، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: عبدالله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ١٤٢٢هـ، (ط١)، ص٨٠.

(٩٤) العراقي، **التقييد والإيضاح**، ص٤٤.

(٩٥) ابن حجر، **النكت**،ج ١، ص٤٠٦.

(٩٦) قال ابن الصلاح في بيان المستور: (الثَّانِي): الْمَجْهُولُ الَّذِي جُهِلَتْ عَدَالَتُهُ الْبَاطِنَةُ، وَهُوَ عَدْلٌ فِي الظَّاهِرِ، وَهُوَ الْمَسْتُورُ، فَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَئِمَّتِنَا: "الْمَسْتُورُ مَنْ يَكُونُ عَدْلًا فِي الظَّاهِرِ، وَلَا تُعْرَفَ عَدَالَةُ بَاطِنِهِ"، (ابن الصلاح، **المقدمة**، ص١١١-١١٢) والمقصود بعدالة الباطن أن يوثقه أحد الأئمة الأعلام، قال ابن حجر: ((إنْ روى عنهُ اثنانِ فصاعِداً ولم يُوَثَّقْ؛ فهو مَجْهولُ الحالِ، وهُو المَسْتورُ، وقد قَبلَ روايتَهُ جماعةٌ بغيرِ قيدٍ، وردَّها الجُمهورُ)). ابن حجر، **نزهة النظر**، ص١٠٢. وقال ابن حجر في تعريف الحسن لذاته: ((فإنْ خَفَّ الضَّبْطُ؛ أي: قلَّ، والمُرادُ معَ بقيَّةِ الشُّروطِ المُتقدِّمَةِ في حَدِّ الصَّحيحِ؛ فهُو الحَسَنُ لذاتِهِ لاشتهاره لا لِشيءٍ خارِجٍ، وهُو الَّذي قد يكونُ حُسْنُهُ بسببِ الاعْتِضاد، نحوُ حديثِ المَسْتُورِ إذا تعددت طرقه)) السابق ص٦٥، ويقصد هنا الحسن لغيره. إذ فصّل ابن حجر الأنواع الأربعة بقوله: ((وخبرُ الآحادِ؛ بنقلِ عَدْلٍ تامِّ الضَّبْطِ، مُتَّصِلَ السَّنَدِ، غيرَ مُعَلَّلٍ ولا شاذٍّ: هو الصَّحيحُ لذاتِهِ، وهذا أَوَّلُ تقسيمٍ مقبولٍ إلى أربعةِ أَنواعٍ؛ لأَنَّهُ إمَّا أَنْ يشتَمِلَ مِن صفاتِ القَبولِ على أَعْلاها أَوْ لاَ، الأَوَّلُ: الصَّحيحُ لذاتِهِ. والثَّاني: إنْ وُجِدَ ما يَجْبُرُ ذلكَ القُصورَ؛ ككثْرَةِ الطُّرُق؛ فهُو الصَّحيحُ أَيضاً، لكنْ لا لذاتِهِ. وحيثُ لا جُبْرانَ؛ فهُو الحسنُ لذاتِهِ. وإنْ قامَتْ قرينةٌ تُرَجِّحُ جانِبَ قَبولِ مَا يُتَوَقَّفُ فيهِ؛ فهُو الحسنُ أيضاً، لا لذاتِهِ)). السابق ص ٥٨.

(٩٧) ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٣١.

(٩٨) السابق، ص٣٢.

(٩٩) انظر: العتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص٢٦٨.

(١٠٠) انظر: العتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص٢٧٠.

(١٠١) انظر: السابق ص ٢٧١.

(١٠٢) العتر، **الإمام الترمذي**، ص١٥١ – ١٥٩.

(١٠٣) العتر، **الإمام الترمذي**، ص ١٥٩.

(١٠٤) ينظر: الحمش، **الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع**،ج ١، ص٥٢.

(١٠٥) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج ٢، ص٦٠٦.

(١٠٦) المصدر السابق، ج ٢، ص٦٠٧.

(١٠٧) السابق، ج٢، ص٥٧٦.

(١٠٨) الدريس، **الحديث الحسن**، ج ٣، ص١٥٤٨.

(١٠٩) الدريس، **الحديث الحسن**، ج ٣، ص١٠٧٩.

(١١٠)الدريس، **الحديث الحسن**، ج ٣، ص١١٧١.

(١١١)الدريس، **الحديث الحسن**، ج ٣، ص١١٧٩.

(١١٢) الدريس، **الحديث الحسن**، ج ٣، ص١١٨٢.

(١١٣) الدريس، **الحديث الحسن**، ج ٣، ص١١٩٧.

(١١٤) يقصد ابن الصلاح؛ إذ قال في وصف الحسن عند الترمذي: ((الْحَدِيثُ الَّذِي لَا يَخْلُو رِجَالُ إِسْنَادِهِ مِنْ مَسْتُورٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ أَهْلِيَّتُهُ...)) ينظر: ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٣١، وقد سبق بيان ذلك.

(١١٥) ابن حجر، **النكت على ابن الصلاح**،ج ١، ص٣٨٧–٣٨٨.

(١١٦) تقسم مراتب الحديث من القوة والضعف إلى أربع مراتب: ١– الاحتجاج، وهو الحديث الصحيح. ٢– الاختبار، وهو الحسن. ٣– الاعتبار، وهو الضعيف الذي يقبل التقوية. ٤– الترك، وهو شديد الضعف، فما دونه، مما يكون سبب ضعفه خلل فاحش في الضبط أو قدح في العدالة. ينظر: مسلم، **صحيح مسلم**، المقدمة ج ١، ص٤–٥.

(١١٧) السابق، ج ١، ص٣٨٨–٣٩٩.

(١١٨) ابن حجر، **النكت**، ج ١، ص٣٩٩.

(١١٩) الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ج ٤، ص٤١٦، ترجمة رقم (٩٦٦١).

(١٢٠) السابق، ج ٣، ص٥١٥، ترجمة (٧٣٨٢).

(١٢١) المصدر السابق، ج ٣، ص٤٠٧، ترجمة رقم (٦٩٤٣). وينظر الحديث: الترمذي، **السنن**، رقم: (١٣٥٢)، وقال: (حسن صحيح). قلتُ: وإنما أوردتُ تعليق الذهبي هنا؛ لبيان اتّهام الترمذي عند بعض أهل العلم بالتساهل، بغض النظر عن مصطلح حسن.

(١٢٢) أحمد بن محمد بن حنبل، (ت: ٢٤١هـ/ ٨٥٥م)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: أحمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٥م، (ط١)، ج ١، ص٣٣٢، حديث رقم (٣٩٩).

(١٢٣)أحمد بن محمد بن حنبل، (ت: ٢٤١هـ/ ٨٥٥م)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل** تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م، (ط١)، ج ١، ص٤٦٢، حديث رقم (٣٩٩).

(١٢٤) محمد ناصر الدين الألباني، (ت: ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، (ط٢)، ج ٣، ص٢١٢.

(١٢٥) محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م) **سلسة الأحاديث الضعيفة**، الرياض، دار المعارف، ١٩٩٢م، (ط١)، ج ١، ص٨٥. وينظر أيضاً: **الضعيفة**، الأحاديث رقم: ١٣٣٥، و١٨٢٨، و٥٣٣٠، ٦٠٠٠، و٦٣٤٩ .

(١٢٦) ابن حنبل، **المسند**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ج ٥، ص٨، رقم (٢٧٨٥). وقد سبق نقل كلام الذهبي من مصدره.

(١٢٧) أسامة نمر عبد القادر، **مصطلح حسن غريب، دراسة استقرائية تطبيقية**، ص٢٢٧.

(١٢٨) وقفنا على رأي ابن رجب، وخلاصته أن الحسن عند الترمذي يشمل الضعيف إذا كان لمتنه ما يدل على صحة معناه، وحسب رأي الدكتور عداب أنّ الترمذي لا يصحح بالشواهد، ومن ثمّ لابدّ أن يكون المتن نفسه قد جاء من طريق آخر، فالخلاف بينهما في كيفية التقوية، وخلاصة رأي ابن حجر أن الحسن عند الترمذي في دائرة الاعتبار.

(١٢٩) الحمش، **الإمام الترمذي**، ج ١، ص٣٩٧.

(١٣٠) المصدر السابق، ج ١، ص٤٠١.

(١٣١) السابق نفسه، ج ١، ص٤٠٣.

(١٣٢) السابق، ج ١، ص٤٠٤.

(١٣٣) الدريس، **الحديث الحسن**، ج ٣، ص١٠٧٩.

(١٣٤) ابن خير الإشبيلي، **فهرست ابن خير**، ص٩٨ و١٦١.

(١٣٥) الترمذي، **السنن**، طبعة د. بشار عواد معروف، ج ٦، ص٢٥١.